جامعة غارداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات ماستر أكاديمي

الميدان :علوم اقتصادية، علوم تجارية وعلوم التسيير

الشعبة :العلوم التجارية

التخصص :مالية مؤسسة

من إعداد الطالبة : بحيصة خديجة

بعنوان

دور التحليل المالي كأداة لتحسين جودة تقارير محافظ الحسابات

دراسة ميدانية– حالة الجزائر–

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ :2015/05/21

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور /عبد المجيد التيماوي.....رئيسا

الدكتور / عجيلة محمد.....مشرفا

الدكتور/ السايح عبد الله .....ممتحنا

الموسم الجامعي: 2015/2014 م

الإهداء

أهدي عملي هذا إلـــــــــــــى:

التي رضاها من رضا الله وجنتي تحت أقدامها" أمي" الغالية الحبيبة العزيزة، التي ساندتني في هذه الحياة الصعبة ودعمتني بكل ما لديها وعلمتني طرق الارتقاء ووقفت بجانبي حتى وصلت إلى ما أنا عليه من التقدم والنجاح.....

وإلى" أبي" الغالي العزيز نور دربي وإلى أعز من لدي في الوجود.....بعد والداي إخوتي" أسماء، حليمة سارة" وعزيزاي "محمد الأمين وشعيب"

إلى روح جدي وجدتي الطاهرة، إلى أعمامي وعماتي "فتيحة" أخوالي وخالتي إلى "يوسف– آمال– سليمان– ثريا–شيماء– تيمور– محمد العربي– حيدر–إبراهيم الخليل ".

إلى صديقاتي العزيزات أمينة ،كنزة، حنان، سعاد، ذهبية، سمية، سهام، أسماء، زينب، كريمة، فاطمة،

إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد ولم يبخلوا علي بمساعدة أو إرشاد أو توجيه

أهدي تعبي هذا إلى كل باحث وطالب علم، ليضاف إلى ميادين البحث العلمي

أسأل المولى عز وجل أن يوفقني لما يحب ويرضى وأن يجعل القرآن ربيع قلبي ونور صدري وذهاب همي وجلاء حزني....آمين.

إليكم جميعا أهدي تعبي وجهدي

خديجة

شكر وعرفان

بعد بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى(لئن شكرتم لأزيدنكم) صدق الله العظيم.

أتقدم بجزيل الشكر وخالص التقدير إلى الأستاذ الدكتور المشرف: عجيلة محمد على مساهمته في إنجاز هذا البحث ودعمه الدائم لي من نصح وإرشاد وتوجيه طيلة إنجاز هذا العمل وأعيد امتناني له ولتواضعه اللامتناهي.

وأتمنى له المزيد من الرقي والتألق في حياته العملية.

ويطيب لي عرفانا بالجميل أن أتقدم بجزيل الشكر إلى الأساتذة الأفاضل.

د. مصيطفى عبد اللطيف، أ رواني بوحفص، أ.بلعور سليمان، أ. شرع مريم، أ. حميدات عمر،أ. خلف الله بن يوسف، أ.حفصي رشيد، أ. بن عبد الرحمن ذهبية، بهاز لويزة ،أ. بوعبدلي أحلام،أ. عزاوي عمر.

إلى كل العاملون والمسؤولون بالمؤسسات الاقتصاديةNAFTALو ALPHAPIP على تعاونهم معنا.

كما يسعني أن أتقدم بوافر التقدير وعظيم الامتنان للجنة المناقشة الأفاضل الذين شرفوني بقبول مناقشة الدراسة ودورهم الكبير في إثراء هذا البحث من عملهم وخبرتهم.

خديجة

الملخص باللغة العربية:

تعالج هذه الدراسة دور التحليل المالي في تحسين جودة تقارير محافظ الحسابات دراسة ميدانية– حالة الجزائر– من خلال معالجة إشكالية البحث المتمحورة في **هل هناك أثر في ضوء الاهتمام بالتحليل المالي للقوائم المالية في تحسين جودة تقارير محافظ الحسابات؟**

ومن خلال هذا البحث حاولنا إبراز أساسيات التحليل المالي وأساليبه وأهميته، التعريف بالقوائم المالية و كيفية عرضها، التدقيق ومحافظ الحسابات والتقارير التي يعدها هذا الأخير.

بعد العرض النظري للموضوع جاءت الدراسة الميدانية لتقييم واقع التحليل المالي في تحسين جودة تقارير محافظ الحسابات في الجزائر من خلال استقصاء واستطلاع آراء أكاديميين ومهنيين (الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات و محاسبين لدى مؤسسات و مساعدي محاسبين وأساتذة في المحاسبة) في الجزائر باستخدام الاستبانة والمقابلة الشخصية، حيث أظهرت نتائج هذه الدراسة إدراك قوي و إجماع كبير حول أهمية التحليل المالي في تحسين جودة تقرير محافظ الحسابات، كما تم تتويج هذا البحث بمجموعة من النتائج والتوصيات حول الموضوع وختاما بآفاق البحث.

الكلمات المفتاحية: تحليل المالي، قوائم المالية، جودة التقارير، محافظ الحسابات، بيانات مالية.

الملخص باللغة الانجليزية:

Summary abstract:

This study examines the role of financial analysis in improving the quality of the Governor of the accounts - Algeria reports of field study, by addressing the problem of searching around: Is there a concern in light of the impact of the financial analysis of the financial statements in improving the quality of the Governor of audit reports?

Through this research we have tried to highlight the basics of financial analysis, methods and its importance, definition of the financial statements and how to display the audit and the Governor of accounts and reports prepared by this Alojer.bad display the theoretical to the topic, the field study to assess the reality of the financial analysis in improving the quality of the Governor of audit reports in Algeria through survey came and to explore the views of academics and professionals (accountants and Governors of Accounts and Accountants experts at institutions and assistant accountants and professors in accounting) in Algeria using the questionnaire and personal interview, where the results of this study showed a strong grasp and a large consensus on the importance of financial analysis to improve search quality report governor of accounts, as The culmination of this research a set of findings and recommendations on the subject Finally prospects.

Key words: financial analysis, financial statements, quality of the reports, governor of accounts, financial statements.

الفهرس	الصفحة
الإهداء.....	
شكر وعرفان.....	
الملخص.....	
الفهرس.....	
قائمة الجداول.....	

قائمة الأشكال.....	
قائمة الملاحق.....	
مقدمة.....	أ
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والدراسات السابقة.....	15
تمهيد	16
المبحث الأول: دراسة التحليل المالي وتقارير محافظ الحسابات.....	17
المطلب الأول: أساسيات التحليل المالي.....	17
المطلب الثاني: التعريف بالقوائم المالية و كيفية عرضها.....	21
المطلب الثالث: تقارير محافظ الحسابات.....	25
المبحث الثاني: عرض الدراسات السابقة في الموضوع.....	36
المطلب الأول: الدراسات الوطنية.....	36
المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية.....	38
المطلب الثالث: دراسات أخرى.....	40
خلاصة الفصل الأول.....	42
الفصل الثاني: دراسة ميدانية "حالة الجزائر".....	43
تمهيد.....	44
المبحث الأول: الطريقة و الأدوات المستخدمة.....	45
المطلب الأول: تقديم الدراسة الميدانية	45
المطلب الثاني: عرض استمارة الاستبيان.....	48
المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج.....	52
المطلب الأول: تحليل عبارات الدراسة.....	52
المطلب الثاني: نتائج الدراسة و اختبار الفرضيات.....	65
خلاصة الفصل.....	67
خاتمة.....	69
قائمة المراجع.....	74

الملاحق.....	79

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	الإحصائيات المتعلقة باستمارات الاستبيان.	47
02	درجة أهمية بنود الاستمارة	49
03	التوزيع لمقياس ليكا رت	51
04	قياس ثبات الاستبانة	51
05	تحليل خصائص عينة الدراسة من حيث الجنس	52
06	تحليل خصائص عينة الدراسة حسب العمر	53
07	تحليل خصائص عينة الدراسة من حيث المؤهل العلمي	54
08	تحليل خصائص عينة الدراسة من حيث الوظيفة المهنية	55
09	تحليل خصائص عينة الدراسة من حيث الخبرة المهنية	56
10	الاجابة على السؤال "مدى حصولكم على برامج تدريبية حول منهج عما مهام ومسؤوليات محافظ الحسابات (ندوات مؤتمرات)".	57
11	جدول تحليل عبارات التحليل المالي والقوائم المالية.	58
12	تحليل عبارات مدى تمتع محافظ الحسابات بالكفاءة المهنية والاستقلالية لإبداء رأيه في القوائم المالية.	60
13	تحليل عبارات جودة تقارير محافظ الحسابات.	62
14	تحليل محاور الدراسة.	64

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	الإحصائيات المتعلقة باستمارات الاستبيان	47
02	تحليل خصائص عينة الدراسة من حيث الجنس	52
03	تحليل خصائص عينة الدراسة من حيث العمر	53
04	تحليل خصائص عينة الدراسة من حيث المؤهل العلمي	54
05	تحليل خصائص عينة الدراسة من حيث الوظيفة المهنية	55
06	تحليل خصائص عينة الدراسة من حيث الخبرة المهنية	56
07	الاجابة على السؤال "مدى حصولكم على برامج تدريبية حول منهج عما مهام ومسؤوليات محافظ الحسابات (ندوات مؤتمرات)".	56

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق
01	استمارة الاستبيان
02	مخرجات برنامج SPSS
03	نموذج التقرير العام محافظ الحسابات – شهادة بدون تحفظ–
04	نموذج التقرير العام محافظ الحسابات – شهادة تحفظ–
05	نموذج التقرير العام محافظ الحسابات – رفض الشهادة لعدم الدقة والشرعية –
06	نموذج التقرير العام محافظ الحسابات – رفض الادلاء بالشهادة بسبب عائق في المهمة –

أ- توطئة:

يعتبر التحليل المالي تاريخيا وليد الظروف التي نشأت في مطلع الثلاثينات من القرن الماضي ،وهي فترة الكساد الكبير الذي ساد الولايات المتحدة الأمريكية والذي أدى إلى ظهور عمليات الغش والخداع على إثر انهيار بعض المؤسسات، الأمر الذي أوجد الحاجة إلى ضرورة نشر المعلومات المالية عن الشركات لمعرفة مواطن القوة في وضع الشركة لتعزيزها وعلى مواطن الضعف لوضع العلاج اللازم لها وذلك من خلال الاطلاع على القوائم المالية المنشورة.

لذا فالتحليل المالي المعاصر يقوم بتشخيص حالة أو وظيفة مالية في المؤسسة خلال دورة أو عدة دورات إنتاجية معينة، وهذا لمن لهم علاقة بالمؤسسة كرجال الأعمال، البنوك، المستثمرين بهدف إظهار كل التغيرات التي تطرأ على الحالة المالية، وبالتالي الحكم على السياسة المالية المتبعة واتخاذ الاجراءات التصحيحية اللازمة.

حيث اعتمدت الجزائر في مطلع العام 2010 على تطبيق النظام المحاسبي المالي الذي سعت من خلاله أن يكون شاملا لكل أنشطة المؤسسات من أجل إعطاء صورة حقيقية عن مخرجات هذا النظام ألاو هي القوائم المالية التي يتم على أساسها إعداد تقرير من طرف محافظ الحسابات الذي يبين نتائج أعمال الشركة ووضعيتها المالية.

وعلى ضوء ما سبق ومن خلال هذه الدراسة سنحاول استطلاع آراء عينة من محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين والمحاسبين حول مدى مساهمة التحليل المالي في تحسين جودة تقارير محافظ الحسابات.

وللإلمام والاحاطة بجوانب الموضوع يمكننا طرح الإشكالية كالآتي:

ب- إشكالية البحث:

ما مدى مساهمة التحليل المالي في تحسين جودة تقارير محافظ الحسابات؟

و هو ما يدفعنا إلى طرح بعض الأسئلة الفرعية على النحو الآتي:

1- فيما تتمثل أهمية التحليل المالي للقوائم المالية؟

2- ما مدى تمتع محافظ الحسابات بالكفاءة المهنية والاستقلالية لإبداء رأيه في القوائم المالية ؟

3- هل ترتكز جودة تقرير محافظ الحسابات على درجة اكتشاف الأخطاء و الانحرافات؟

4- هل توجد علاقة بين التحليل المالي و تقارير محافظ الحسابات؟

ج- فرضيات البحث:

تم وضع جملة من الفرضيات والتي تمثل إجابات مسبقة على الأسئلة الفرعية وهي:

1-للتحليل المالي أهمية في إعداد القوائم المالية.

2- يتمتع محافظ الحسابات بالكفاءة المهنية والاستقلالية والنزاهة في أداء عمله لإبداء رأيه في القوائم المالية من خلال تحليلها وتقييمها.

3-ترتكز جودة تقرير محافظ الحسابات على درجة اكتشاف محافظ الحسابات للأخطاء والمخالفات التي توجد بالقوائم المالية.

4- توجد علاقة بين التحليل المالي و تقارير محافظ الحسابات.

د- مبررات اختيار الموضوع: لقد وقع الاختيار على هذه الموضوع بناء على جملة من المبررات وهي:

- يتطلب تخصص دراستنا دراسة ومعرفة هذه المواضيع.
- بعد الأزمات في الآونة الاخيرة يتطلب دراسة مثل هذه المواضيع.
- تسليط الضوء على تقارير محافظ الحسابات التي لها دور في معرفة وضعية المؤسسة.

هـ -أهداف الدراسة:

مما سبق نجد أن دراسة هذا الموضوع ترجو تحقيق الأهداف التالية:

- تبيان مدى أهمية التحليل المالي والقوائم المالية.
- التعرف على مراحل إعداد تقرير محافظ الحسابات.
- إيضاح مدى فاعلية التحليل المالي في تحسين جودة تقارير محافظ الحسابات.
- إعطاء صورة مجسدة لمهام ومسؤوليات محافظ الحسابات.

و- أهمية الدراسة: تتجسد أهمية الدراسة في:

- يعتبر التحليل المالي دراسة محاسبية من خلال فحص القوائم المالية و البيانات المنشورة لمؤسسة معينة لفترة أو فترات ماضية قصد تقديم المعلومات التي تفيد المؤسسة في نشاطها و تعاملاتها .
- تعتبر القوائم المالية مخرجات النظام المحاسبي وهي بدورها ضرورية لإعداد تقرير محافظ الحسابات.
- يعتبر التدقيق أداة يعزى إليها في فحص القوائم المالية لضمان صدقها وشفافيتها.

ز– حدود الدراسة: لقد تم إجراء هذه الدراسة ضمن حدود مكانية وزمنية وبشرية وأخرى موضوعية:

1–الحدود الزمنية: امتدت هذه الدراسة حوالي شهرين مارس و أفريل خلال المسار الدراسي2015/2014.

2–حدود مكانية و بشرية: أجريت الدراسة على عينة من محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين وبعض المحاسبين المعتمدين و بعض المحاسبين لدى المؤسسة.

3– حدود موضوعية:

حاولنا من خلال هذه الدراسة التعرف أكثر على دور التحليل المالي في تحسين جودة تقارير محافظ الحسابات، وهي متغيرات التحليل المالي و محافظ الحسابات.

ط – منهج البحث و الأدوات المستخدمة:

من أجل تقديم هذا الموضوع سنقوم باتباع المنهج الوصفي والتحليلي، فقد قمنا باتباع المنهج الوصفي في الدراسة النظرية لموضوع البحث من خلال استخلاصه من الكتب و المقالات والدراسات العلمية والمداخلات التي طرحت في الملتقيات العلمية، وكذا القوانين و المراسيم التنفيذية المتعلقة بالموضوع، أما المنهج التحليلي تم الاعتماد عليه في الجزء التطبيقي للدارسة عن طريق تقنيتي المقابلة الشخصية و الاستبيان، كما تم الاعتماد في التحليل على بعض الطرق الاحصائية مثل أدوات الاحصاء الوصفي وبعض البرامج الاحصائية كبرنامج SPSS 20 وبرنامجEXCEL 2010.

ك– صعوبات الدراسة:

لقد واجهتنا صعوبات عديدة أثناء إعداد هذا البحث نذكر منها:

- الوقت غير الكافي للحصول على أكبر قدر من المراجع الحديثة، خاصة الأجنبية منها وترجمتها.
- التجاوب السلبي لبعض أفراد العينة من خلال رفض ملء استمارة الاستبيان.
- صعوبة الوصول إلى الفئة المدروسة وإلى الأفضل من هذه الدراسة في تقديم تقارير لمحافظ الحسابات لتحليلها لإضفاء معلومات أكثر للموضوع، مع عدم الحصول على المعلومات الكافية وبعض الوثائق لاعتمادها كملاحق أثناء المقابلة.

م- تقسيمات الدراسة:

للوصول الى الأهداف المرجوة من البحث وللإجابة على إشكاليته تم تقسيمه إلى فصلين، الفصل الأول الخاص بالدراسة النظرية الذي تطرقنا من خلاله إلى تسليط الضوء على التحليل المالي و تقارير محافظ الحسابات هو بدوره قسم إلى مبحثين يتضمن الأول الأدبيات النظرية في التحليل المالي وتقارير محافظ الحسابات، ثم المبحث الثاني الذي تناولنا فيه بعض الدراسات السابقة حول الموضوع.

بعد المضي من الفصل الأول ننتقل إلى الفصل التطبيقي الذي قمنا من خلاله بدراسة ميدانية -حالة الجزائر- والذي يتضمن استطلاع رأي مجموعة من المحاسبين ومحافظي الحسابات والخبراء المحاسبيين وأساتذة المحاسبة و محاسبين لدى المؤسسة حول الموضوع، كما تم إجراء المقابلة مع بعض المحافظين و الأخذ برأيهم. التي بدورها تعكس الإطار النظري الذي يتمثل في تشخيص وتحديد دور التحليل المالي في تحسين جودة تقارير محافظ الحسابات، وقد قسم الفصل هو الآخر إلى مبحثين، المبحث الأول يتناول الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة الميدانية، أما المبحث الثاني فيعرض نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها والتوصيات.

تمهيد:

إن عملية التحليل المالي لها دور كبير واستعمالات واسعة لمختلف الجهات والأطراف التي تستفيد منها رغم اختلاف الأهداف التي يتطلعون إليها. فهو بمثابة الركيزة التي يستند عليها في وضع التنبؤات المالية التي تساهم في إعداد وإنجاز القوائم المالية، التي بدورها هي الأخرى العنصر الأساسي في التقرير الذي يعده محافظ الحسابات.

كما أن مراجعة الحسابات هي اختيار تقني صارم لكثير من الأطراف وصعبة بالنسبة للشخص الذي يقوم بها، وبالتالي فإن من يقوم بهذه المهنة يجب أن يكون شخصا مؤهلا ويتوفر على مواصفات لا تتواجد عند أشخاص آخرين ليس لهم نفس المهنة، وهذا لطبيعة مهنة المراجعة التي تتميز بالمصداقية والدقة. و باعتبارها أداة فعالة ترجع أهميتها إلى أنها الركيزة والأداة الأساسية في التحقق من صحة البيانات والمعلومات المحاسبية والمالية المختلفة والتأكد من دقة تعبير القوائم المالية عما تتضمنه من حقائق مالية عن المؤسسة ومدى تطابق الإجراءات الموضوعة من طرف إدارتها لتفادي مختلف الأخطاء المحاسبية ومنع حالات الغش والتلاعب بأملاكها، من هذا المنطلق تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كالآتي:

المبحث الأول: دراسة التحليل المالي وتقارير محافظ الحسابات.

المبحث الثاني: عرض الدراسات السابقة في الموضوع.

المبحث الأول: دراسة التحليل المالي وتقارير محافظ الحسابات.

يقوم موضوع التحليل المالي على دراسة القوائم المالية والتي تمثل مخرجات النظام المحاسبي، وما يتوفر من بيانات إضافية لغرض الحصول على معلومات غير متاحة بشكل مباشر بالقوائم المالية.

ونظرا للأهمية المتزايدة التي يتلقاها تقرير محافظ الحسابات، ونتيجة لتزايد الطلب على النتائج النهائية لعملية المراجعة ألا وهي رأي محافظ الحسابات في القوائم المالية. وهذا ما سنتطرق إليه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: أساسيات التحليل المالي

أولا– مفهوم التحليل المالي: باختلاف المفكرين تتعدد تعاريف التحليل المالي و فيما يلي سنكتفي ببعضها:

التحليل المالي هو دراسة محاسبية من خلال فحص القوائم المالية و البيانات المنشورة لمؤسسة معينة لفترة أو فترات ماضية قصد تقديم المعلومات التي تفيد المؤسسة.[1]

التحليل المالي هو مجموعة الطرق التي تمكننا من تقدير الوضعية المالية الماضية و الحالية، وتساعدنا على اتخاذ قرارات التسيير المناسبة والتقييم للمؤسسة و يعرف أيضا على أنه عبارة عن الطرق التي تسمح بتقييم الوضعية المالية الماضية و الحالية التي تساعد على اتخاذ قرارات التسيير المنسجمة وتقييم المؤسسة، فهدفه التشخيص الكامل للسياسة المالية المتبعة من طرف المؤسسة في السنوات المالية الأخيرة.

ثانيا– أهمية التحليل المالي و أهداف التحليل المالي: للتحليل المالي أهمية كبيرة واستعمالات واسعة جعلت منه محل اهتمام الكثير من الجهات المستفيدة منه رغم اختلاف الأهداف التي يتطلعون إليها من تطبيقاته سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي نذكر أهمها: [2]

– تقييم نتيجة نشاط المؤسسة من حيث الربح أو الخسارة خلال فترة مالية معينة؛

– تقييم المركز المالي للمؤسسة في تاريخ معين؛ كما يساعد التحليل المالي إدارة المؤسسة في رسم أهدافها وبالتالي إعداد الخطط السنوية؛

– تساعد النسب المالية والإحصائية و البيانات التي تمثلها هذه النسب والاتجاهات في تفهمها والحكم عليها من مدقق الحسابات و بالتالي يعتبر التحليل المالي أداة فعالة لزيادة فاعلية التدقيق؛

– يساعد في توقع مستقبل الوحدات الاقتصادية و معرفة الوضع المالي السائد في المؤسسة؛

[1] خلدون إبراهيم شريفات، **إدارة و تحليل مالي**، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2001، ص 93.

[2] مبارك لسلوس، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون طبعة، 2004، ص 16.

- يمكن المستفيدين من فهم الأرقام الواردة في الكشوفات المالية؛
- تقييم النتائج المالية التي بواسطتها يتم تحديد المبالغ أو الوعاء الضريبي الحقيقي؛
- تقييم الوضعية المالية و مدى استطاعة المؤسسة تحمل نتائج القروض؛
- اقتراح سياسات مالية لتغيير الوضعية المالية و الاستقلالية للمؤسسة. [1]

ثالثا– أغراض التحليل المالي ومحددات التحليل المالي:

1– أغراض التحليل المالي: إن عملية التحليل المالي يمكن أن تتم لعدة أغراض منها:

- اختبار مدى كفاءة عمليات المؤسسة محل التحليل وتقييم ربحيتها؛
- تقييم الوضع المالي للمؤسسة وتحديد مركزها الائتماني؛ توفير وسيلة من وسائل الرقابة على المشروع؛
- تقييم أداء المؤسسة بالمقارنة مع المؤسسات المماثلة في نفس القطاع أو مع أداء المؤسسة في سنوات سابقة.

2– محددات التحليل المالي:

- تركيز اهتمام المحلل بجانب واحد من الوضع المالي للمؤسسة؛
- كمية و نوعية المعلومات المتاحة ذات الأثر المباشر على نتيجة التحليل؛
- دخول بعض الأحكام الذاتية في إعداد القوائم المالية مثل الأحكام المتعلقة بالاستهلاك وتقييم البضائع واحتياطي الديون المشكوك فيها؛ و مدى استمرارية استعمال الأساليب والقواعد المحاسبية إذ أن تغير الأساليب سيؤدي إلى تغير في النتائج؛ اختصار البيانات المالية في القوائم المالية مما يحد من قدرة المحلل الخارجي على الاستنتاج الدقيق؛ عدم إظهار القوائم المالية لنشاطات الإدارة وخطط التوسع والعلاقات مع الموردين و المقرضين.

رابعا: أنواع و مراحل التحليل المالي[2]

1– أنواع التحليل المالي: يمكن تصنيف التحليل المالي كالآتي:

أ– **الجهة القائمة بالتحليل:**

– التحليل الداخلي: يقصد به التحليل الذي يتم بواسطة موظف أو قسم أو أية وحدة تنظيمية أخرى كالإدارة المالية، قسم المحاسبة، وعادة ما يهدف لخدمة إدارة المؤسسة و مستوياتها، و يحظى المحلل بإمكانيات أكبر لمعرفة السياسات الإدارية و الطرق المحاسبية المتبعة و الحصول على البيانات اللازمة للتحليل المالي بدقة ومعرفة مصادرها.

[1] عبد الغفار حنفي، **الادارة المالية مدخل اتخاذ القرارات**، مطابع الأمل الجامعية، بيروت، بدون طبعة، 2006، ص 72.

[2] محمد المبروك أبو زيد، **التحليل المالي شركات وأسواق مالية**، دار المريخ، الرياض، الطبعة الثانية، 2009، ص ص21– 33.

– **التحليل الخارجي**: يقصد به التحليل الذي تقوم به جهات من خارج المؤسسة، و يهدف إلى خدمة هذه الجهات و تدقيق أهدافها منها: مستثمرين أو مقرضين، أو حملة الأسهم و مراجع الحسابات الخارجي.

ب– المدى الذي يغطيه التحليل:

التحليل المالي الشامل: يقصد به تقييم نشاط المؤسسة و مركزها المالي ككل خلال فترة زمنية.

التحليل المالي الجزئي: يقصد به تقييم نشاط المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، مثل تحليل رأس المال الثابت تحليل مصادر التمويل طويل الأجل.

2– مراحل التحليل المالي: يمر التحليل المالي بمجموعة من المراحل نوجزها فيما يلي: [1]

– **تحديد هدف التحليل بدقة**: من الضروري جدا أن يحدد المحلل المالي الهدف الذي ينبغي الوصول إليه ومدى أهميته و تأثيره.

– **تحديد الفترة الزمنية للتحليل المالي**: في هذه المرحلة يتم تحديد عدد السنوات التي سيتم تحليل بياناتها.

– **اختيار أسلوب التحليل المناسب**: تتعدد أساليب التحليل المالي كاستخدام أسلوب النسب المالية و كذا الأساليب الاقتصادية، إذ يقف المحلل المالي في هذه المرحلة أمام عدة بدائل وعليه أن يتخذ البديل المناسب.

– **إعادة تبويب القوائم المالية لتلائم أسلوب التحليل المختار**: في هذه المرحلة يتم التبويب السليم للقوائم المالية من زاوية التحليل المالي التي تسهل عملية التحليل، و كل هذا يعتمد على خبرة المحلل المالي و درايته التي من خلالها يستطيع توفير الدقة و الوضوح و البساطة في القوائم المالية و بالتالي تحقيق هدف التحليل المالي.

– **التوصل إلى الاستنتاجات**: تتم عملية الاستنتاج من قبل المحلل المالي في إبداء رأي فني محايد بعيد عن التحيز الشخصي بكافة جوانبه و الالتزام بالموضوعية بأكبر قدر ممكن .

– **صياغة التقرير**: التقرير هو وسيلة لنقل نتائج العملية التحليلية مع ذكر الاقتراحات التي تتناسب معها.

خامسا–الأطراف المهتمة بالتحليل المالي: يمكن تحديد الفئات المستفيدة من معلومات التحليل المالي كالتالي:[2]

1– **الأطراف الداخلية**: هناك عدة أطراف من داخل المؤسسة تحتاج إلى التحليل المالي نوجزها في:

الإدارة: تهتم الإدارة بمختلف مستوياتها بالتحليل المالي لقياس كفاءتها و نواحي الضعف والقصور في نشاطها.

العاملون بالمؤسسة: هدف الإدارة هو إرضاء العاملين فيها من خلال إطلاعهم على حقيقة الوضع المالي والنقدي للمؤسسة و جوانب القوة التي تعد سندا قويا لاستمراريتها مما يعزز من ارتباط العاملين فيه.[1]

---

[1] www.starimes.com/ f.aspx?t=32888528, 14/04/2015,a16:50.

[2] محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني**، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2003، ص 5.

2-الأطراف الخارجية: هناك أطراف أخرى عديدة تستفيد من عملية التحليل المالي من خارج المؤسسة وهي:

المستثمرون الحاليون والمتوقعون: يهتم المستثمر بالتحليل المالي للتعرف على سلامة أمواله والحصول على ربح معقول في الأجل الطويل، لذا تتركز اهتماماتهم في سلامة المركز المالي للمؤسسة وقدرتها على تحقيق الأرباح في الآجال المختلفة، فحتى يرضى المستثمر عن أرباح المؤسسة يجب أن تكون أرباحا تماثل أرباح الشركات التي تواجه نفس درجة المخاطرة وهذا ما يحققه التحليل المالي من خلال المقارنة بين أرباح المؤسسات في نفس القطاع.

المصالح الحكومية: يعود اهتمام الجهات الحكومية بتحليل أداء المؤسسات لأسباب رقابية و ضريبية.[2]

الدائن: يقصد به الشخص المكتتب أو المشتري، أو المقرض، وقد يكون بنكا أو مؤسسة مالية أو أفراد طبيعيين، لذا هم يهتمون بصفة عامة بالتعرف على مدى إمكانية المؤسسة الوفاء بالقروض عند أجل الاستحقاق.[3]

الموردون: يهتم المورد بالتأكد من سلامة المركز المالي للمتعاملين معه، واستقرار أوضاعهم المالية، وهذا يعني دراسة وتحليل مديونية المتعاملين في دفاتر المورد، وعلى ضوء النتائج التحليلية لحسابات المتعاملين يقرر المورد ما إذا كان يستمر في التعامل معهم أم لا، وبذلك يستفيد المورد من المعلومات التي يقدمها وينشرها المتعاملين بصفة دورية.[4]

---

[1] حمزة الزبيدي، **التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**، مؤسسة الوراق، عمان، بدون طبعة، 2000، ص 52.

[2] عقل مفلح، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**، دار أجنادين للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2006، ص 2.

[3] حنفي، عبد الغفار، **مدخل معاصر في الإدارة المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، بدون طبعة، ص231.

[4] حمزة الزبيدي، **مرجع سبق ذكره**، ص51.

المطلب الثاني: التعريف بالقوائم المالية و كيفية عرضها.

أولا :تعريف القوائم المالية: توجد عدة مفاهيم للقوائم المالية نذكر منها:

هي"الوسائل التي بموجبها تنقل للإدارة والأطراف المعنية صورة مختصرة عن الأرباح والمركز المالي للمؤسسة الاقتصادية "[1]؛ كما تعتبر الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي عن المؤسسة حيث ينظر للمعلومات الواردة فيها بأنها تقتبس من المركز المالي للمؤسسة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية، و يمكن كذلك التعرف على التغييرات في المركز المالي و حقوق الملكية، حيث أنها تمثل نتاج النشاط في المؤسسة خلال فترة زمنية معينة.

كذلك صدر عن مجلس المعايير المحاسبية دليلIAS 1 *يهدف إلى عرض البيانات المالية للأغراض العامة في شكل كشوف محاسبية أو قوائم مالية ختامية قابلة للمقارنة مع الدورات المحاسبية السابقة أو مع المؤسسات المماثلة لنفس النشاط[2]، كما تطرق هذا المعيار إلى عرض القوائم المالية وتقع مسؤولية إعدادها حسب هذا المعيار على الإدارة حتى ولو قام بإعدادها المحاسب أو تم الاستعانة بالمدقق الخارجي فإن ذلك لا يعفي الإدارة من مسؤوليتها عن كافة المعلومات التي تحتويها القوائم المالية، وقد أشار النظام المحاسبي المالي الجديد إلى ذلك حيث أكد على أن تضبط تحت مسؤولية مسيري الكيان و تصدر خلال مهلة أقصاها ستة أشهر التالية لتاريخ إقفال السنة المالية[3].

كما" تعتبر القوائم المالية وسيلة بموجبها يتم نقل صورة مختصرة عن الأرباح و المركز المال للأطراف المعنية لأغراض التقرير المالي، وبالتالي فهي عبارة عن مجموعة من البيانات المحاسبية متفق عليها محاسبيا مبوبة ومجمعة باستعمال أدوات معينة لتتضمن جميع المعلومات المتعلقة بالمؤسسة ونتائج أعمالها و مركزها المالي خلال فترة زمنية معينة".[4]

ثانيا– أهمية وأهداف القوائم المالية: تبرز أهمية القوائم المالية ثلاثة نقاط يمكن تلخيصها كالآتي:

---

[1] مشري حسناء، **دور وأهمية القوائم المالية في اتخاذ القرارات**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف،2007– 2008، ص 65.

[2] Barneto pasca, **Normes IFRS application aux états Financiers**, 2édition,Dunod,Paris,2006,p 83.

[3] القرار المؤرخ في 26 جوان 2008، **المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات**، الجريدة الرسمية، العدد19، ص 22.

[4] قوادري محمد، **قياس بنود القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية ias/ifrs**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، جويلية 2010، ص 47.

*IAS1: دليل مجلس المعايير المحاسبية.

– تعتبر أداة لإيصال رسالة واضحة ومفهومة لمستعمل المعلومات المحاسبية عن نشاط المؤسسة والنتائج المترتبة عليه، فهي همزة وصل بين المؤسسة والمستثمرين فيها ووسيلة لربط العلاقات بين المؤسسة ومتعامليها؛

– وسيلة لتوفير المعلومات لمختلف الأقسام المكونة للمؤسسة؛

– تساعد القوائم المالية لتقييم أداء الإدارة والحكم على كفاءتها واستعمال الموارد الموضوعة تحت تصرفها.

تتمثل أهداف التقارير المالية حسب الإطار المفاهيمي للجنة المعايير المحاسبية الدولية IASC* في إمداد مجموعة واسعة من المستعملين بالمعلومات الضرورية لاتخاذ قراراتهم كما يلي:

–وضعية و أداء المؤسسة والتغير في الوضعية المالية لها من خلال ما تقدمه من جداول تدفقات الخزينة؛

–توفير المعلومات التي تفيد في التقرير عن مسؤولية الادارة وتقييم كفاءة أدائها باستخدام معلومات الربحية؛

–توفير المعلومات التي تتعلق بملاحظات وتفسيرات الادارة، من أجل زيادة منفعة هذه المعلومات.[1]

ثالثا: الخصائص النوعية للقوائم المالية و مستخدموها:

1– الخصائص النوعية للقوائم: تعتبر صفات تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين، وبالتالي فإن تطبيق الخصائص النوعية الأساسية ومعايير المحاسبة المناسبة يترتب عليها عادة قوائم صادقة و تمثل بعدالة المركز المالي والأداء والتغيرات الحاصلة عليه هذا الأخير للمؤسسة، وتتمثل الخصائص الأساسية فيما يلي:[2]

– القابلية للفهم: بمعنى البيانات والمعلومات المعبر عنها بالقوائم المالية يجب أن تكون بسيطة وخالية من التعقيد.[3]

– الملاءمة: يجب أن تكون المعلومات المقدمة في القوائم المالية ملائمة لاحتياجات متخذي القرار وفي الوقت المناسب وتعتبر المعلومات ملائمة إذا كانت قادرة على إحداث فرق في هذا القرار بحيث تساعد المستخدمين على إجراء التنبؤات حول نتائج الأحداث في الماضي والحاضر، والمستقبل أو لتأكيد أو تصحيح التوقعات الماضية.

– القابلية للتماثل والمقارنة: تقدم المعلومة بطريقة متناسقة لتسمح للمستخدمين القيام بمقارنات لها.

---

[1] محمد الهادي ضيف الله، **جودة المعلومات المالية ودورها في اتخاد القرارات الاستثمارية**، مذكرة ماجيستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2010، ص 40.

[2] أمين السيد أحمد لطفي، **إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2008، ص50.

[3] هواري سويسي، بدر الزمان خمقاني، **نموذج مقترح لتقييم مستوى جودة المعلومات المالية المقدمة من تطبيق النظام المحاسبي المالي**، الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 29 و 30 نوفمبر 2011، ص 06.

* IASC: لجنة المعايير المحاسبية الدولية

– **المصداقية**: أي تكون المعلومة صادقة إذا كانت خالية من الأخطاء ويثق فيها مستخدموها، و إذا تم تحضيرها حسب المبادئ التالية: البحث عن الصورة الصادقة، تغليب الحقيقة الاقتصادية عن الجانب القانوني ،الحياد، الحيطة والحذر، الشمولية. [1]

2– مستخدمو القوائم المالية: تتعدد الأطراف المستفيدة من المعلومات التي تقدمها القوائم المالي، كما تتنوع أغراض استخداماتهم لتلك المعلومات وذلك وفقا لتنوع علاقاتهم بالمؤسسة من جهة ولتنوع قراراتهم المبنية بناء على تلك المعلومات المقدمة من جهة أخرى، و من هذه الأطراف نجد:

– **المستثمرون**: يحتاج المستثمرون لمعلومات تعينهم على اتخاذ قرار الشراء أو الاحتفاظ بالاستثمار أو البيع، كما أن الملاك يهتمون بالمعلومات التي تعينهم على تقييم قدرة الوحدة الاقتصادية على توزيع الأرباح.

– **المقرضون**: يهتم المقرضون بالمعلومات التي تساعدهم على تحديد مقدرة الوحدة الاقتصادية على سداد قروضهم والفوائد المتعلقة بها عند الاستحقاق.

– **الموردون والدائنون التجاريون الأخرون**: يهتم الموردون والدائنون الآخرون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم ستدفع عند الاستحقاق وبالتالي فإنهم يهتمون بالمعلومات المرتبطة بالمركز الائتماني بالوحدة الاقتصادية.

– **العملاء**: تهتم بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المؤسسة خصوصا عندما يكون لهم ارتباط طويل المدى معها أو الاعتماد عليها في توريد احتياجاتهم. [2]

– **العاملون**: هم بحاجة إلى معلومات متعلقة باستقرار وربحية المؤسسة من أجل معرفة قدرتها على دفع التعويضات، المكافآت، منافع التقاعد وتوفير فرص العمل. [3]

–الحكومات ووكالاتها ومؤسساتها: تهتم بعملية توزيع الموارد وبالتالي أنشطة الوحدة الاقتصادية، كما يتطلبون معلومات من أجل تنظيم هذه الأنشطة، وتحديد السياسات الضريبية، وكذلك استخدام تلك المعلومات كأساس لإحصاءات الدخل القومي وإحصاءات أخرى.

---

[1] هوام جمعة، **مدى ملاءمة القيمة العادلة للتقرير المالي**، الملتقى الوطني حول المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، 2010، ص 06.

[2] محمد عباس بدوي، **المحاسبة وتحليل القوائم المالية**، دار الهناء للتجليد الفني، الإسكندرية، بدون طبعة، 2009، ص 15.

[3] صالح مرازقة، **القوائم المالية حسب المعايير المحاسبة المالية الإسلامية**، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغارداية، 2011، ص 08.

– **الجمهور**: تؤثر الوحدات الاقتصادية على قرار الجمهور بطرق مختلفة، كما يمكن للقوائم المالية أن تفيد الجمهور بتزويدهم بمعلومات حول الاتجاهات والتطورات الحديثة في نماء المؤسسة وتنوع أنشطتها.

رابعا– عرض القوائم المالية: تعتبر القوائم المالية من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرين والمقرضين والمحللين الماليين وغيرهم من الأطراف المهتمة بأمر المؤسسة في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بها، وتقوم معظم المؤسسات بنشر القوائم المالية خلال التقرير السنوي أو النصف سنوي، أو الربع سنوي.[1]

حسب نص قانون11/07حسب المادة25 تعد الكيانات التي تدخل في مجال تطبيق هذا القانون الكشوف المالية الخاصة بالكيانات عدا الكيانات الصغيرة، الميزانية، حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة، ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وحساب النتائج.

– قائمة المركز المالي: تعرف كذلك بالميزانية العمومية هي مرآة عاكسة للوضع المالي للمؤسسة[2]، فهي توفر معلومات مفيدة عن مدى قوة المركز المالي للمؤسسة، فتبين لهذه الأخيرة ما لديها من ممتلكات أو موجودات وما عليها من التزامات سواء من قبل الملاك أو اتجاه الغير[3]، تظهر أثر نتيجة العمليات من ربح أو خسارة خلال الفترة المحاسبية على عناصر الأصول والالتزامات وحقوق الملكية.[4]

– قائمة حساب النتائج (الدخل): يصف عمليات المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية لفترة زمنية معينة غالبا ما تكون فترة سنة مالية، الإيرادات والتكاليف يتم الاعتراف بها عند حدوث المبيعات وليس عند التحصيل .

–قائمة جدول سيولة الخزينة: هو جدول يحدد المقبوضات والمصروفات التي تؤثر على التدفقات النقدية خلال الفترة،[5] تهدف تلك القائمة إلى إظهار التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للأغراض المختلفة سواء كانت تشغيلية أو استثمارية أو تمويلية حيث يعد جدول تدفقات الخزينة بواسطة الطريقة غير المباشرة أو الطريقة السفلية التي

---

[1] أحمد مخلوف، **دور معايير الإبلاغ المالي في توحيد النظام المحاسبي العالمي وإيجاد لغة محاسبية مشتركة**، الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة،13- 17 أكتوبر 2009 ، ص07.

[2] خديجة لدرع، ليلى عبد الرحيم، **قائمة المركز المالي في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد**، ملتقى وطني حول معايير المحاسبة الدولية IAS1 و المؤسسات الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق و التطبيق، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي سوق أهراس، يومي25 و 26 ماي، 2010، ص 5.

[3] محمد مطر، **مبادئ المحاسبة المالية**، دار وائل، عمان، الطبعة الرابعة، 2007، ص 169.

[4] كمال الدين الدهراوى، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، بدون طبعة، 2006، ص 111.

[5] منير إبراهيم هندى، **الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، الطبعة الخامسة، 2003، ص 56 .

تعتمد على جدول حسابات النتائج والميزانية وجدول تغيرات الأموال الخاصة وجميع التغيرات الناتجة عن الدورات الثلاثة السابقة، يفسر التغير الذي حدث في المؤسسة إيجابا أو سلبا؛ وأيضا الطريقة المباشرة التي تنطلق من التحصيلات والتسديدات سواء المتعلقة بالاستغلال كالزبائن والموردين أو المتعلقة بالاستثمار كالحيازة أو التنازل على الاستثمار أو العمليات المتعلقة بالتمويل، اقتراض، تسديد القروض، الرفع من رأس المال...إلخ.[1]

– **قائمة تغيرات الأموال الخاصة:** [2] تتضمن تسوية لحقوق الملكية بين آخر الفترة وبداية الفترة إضافة إلى بنود المكاسب والخسائر التي تعتبر جزء من حقوق الملكية ولا تظهر في قائمة الدخل، توفر لنا معلومات عن بعض مصادر التغير في عناصر المركز المالي، إلا أن هذه المعلومات سوف لا تكون ذات فائدة تذكر إلا إذا استخدمت جنبا إلى جنب مع المعلومات الواردة في القوائم المالية الأخرى.

– **الملحق:** يتضمن معلومات إضافية لما تم عرضه في القوائم المالية ويشمل ملخصا للسياسات المحاسبية وملاحظات تفسيرية أخرى تتعلق ببنود القوائم المالية، إضافة للإفصاح عن الالتزامات والأصول الطارئة وأي بنود أخرى تتعلق بحقيقة المركز المالي ونتيجة الأعمال.[3]

المطلب الثالث: تقارير محافظ الحسابات.

أولا :التعريف بمحافظ الحسابات.

1–التدقيق المحاسبي.

1–1 **مفهوم التدقيق:** هو الفحص اللاحق للقوائم المالية التي تصدرها المؤسسة محل التدقيق و لنظمها المالية وتسجيلاتها المحاسبية و معاملاتها و عملياتها، و يقوم بهذا الفحص محاسبون مهنيون بهدف التحقق من الالتزام بالمسؤوليات و من مصداقية القوائم المالية والتقارير الإدارية الأخرى، و ذلك للكشف عن مواطن الضعف في الرقابة الداخلية و الأنظمة المالية و تقديم التوصيات لتحسينها، و يتنوع التدقيق تنوعا كبيرا بحسب الأهداف

[1] صلاح حواس، **التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص 189.

[2] وسيلة بوخالفي، **دور الراجعة الخارجية في تحسين جودة القوائم المالية دراسة عينة من تقارير محافظي الحسابات بولاية ورقلة للفترة ما بين 2008–2012**، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير وعلوم تجارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012–2013، ص 07.

[3] منور أوسرير، محمد مجبر، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على عرض القوائم المالية**، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبة الدولية تجارب تطبيقات وآفاق، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، يومي 17 و 18 جانفي، 2010، ص04.

المرجوة منه، و الأنشطة التي تتعلق به، و التقارير التي سيتم إعدادها".[1]

1-2- **أهمية التدقيق وأهدافه:** تهدف المراجعة إلى خدمة عدة أطراف تستخدم القوائم المالية المدققة وتعتمدها في اتخاذ قراراتها ورسم سياساتها، يمكن تصنيفها إلى أربعة أصناف:

- المستثمرون: في ظل انفصال الملكية عن التسيير هذا ما جعل المراجعة ضرورة، حيث يتم تعيين مراجع مستقل ومحايد يقوم بمراقبة تصرفات إدارة الشركة وإيصال المعلومات إلى المستثمرين في الشركة للاطمئنان على أموالهم.

- إدارة المؤسسة: تعتمد على البيانات التي يتم يعتمد عليها المراجع المستقل مما يزيد ثقتها والاعتماد عليها.

- البنوك و المؤسسات المالية: تقوم معظم المؤسسات بطلب الحصول على قروض من البنوك ومؤسسات الإقراض، وقبل أن توافق هذه البنوك على منح تلك القروض فإنها تقوم بفحص وتحليل المركز المالي ونتيجة الأعمال لتلك المؤسسات لضمان قدرتها على سداد تلك القروض مع فوائدها في المواعيد المحددة.

- أجهزة الحكومة: تعتمد على البيانات التي تصدرها المؤسسات في عدة أغراض منها مراقبة النشاط الاقتصادي؛ رسم السياسات الاقتصادية للدولة؛ فرض ضرائب. فلا يمكن للدولة القيام بهذه الأعمال دون بيانات موثوق فيها ومعتمدة من جهات محايدة بفحص هذه البيانات فحصا دقيقا وإبداء الرأي الفني المحايد والعادل فيها.

كما يهدف التدقيق إلى التحقق من إثبات صحة المعلومات الواردة في القوائم المالية من خلال الجرد الفعلي أو المادي؛ و التأكد من أن كل عناصر الأصول هي ملك للمؤسسة و الخصوم هي التزام عليها؛

- التأكد من صحة البيانات المثبتة بالدفاتر والسجلات المحاسبية من جهة، ومن جهة أخرى العمل على تجهيز هذه البيانات بشكل يسمح بتوفير معلومات شاملة ومعبرة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة؛

- الحصول على معلومات ذات مصداقية ومعبرة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة من خلال عرضها إفصاحها؛

- إبداء رأي فني محايد حول مدى تعبير القوائم المالية الختامية للمؤسسة عن المركز المالي الحقيقي لها؛

-التقرير حول المشاهد المرتبطة بالواقع الفعلي للمؤسسة والمؤثرة على درجة مصداقية عناصر القوائم المالية المفحوصة والمعلن عنه.[2]

---

[1] تومي ميلود، علون محمد لمين، **تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات على عملية التدقيق**، الملتقى الوطني الرابع حول تأهيل مهنة التدقيق لمواجهة الأزمات المالية والمشاكل المحاسبية المعاصرة للمؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، يومي 20 – 21 نوفمبر2010، ص 02.

[2] رواني بوحفص، **تنظيم مهنة التدقيق في الجزائر على ضوء القانون 10/1**، الملتقى الوطني الرابع حول تأهيل مهنة التدقيق لمواجهة الأزمات المالية والمشاكل المحاسبية المعاصرة للمؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، يومي 20 – 21 نوفمبر2010، ص ص 3- 4.

2- مبادئ التدقيق: وتصنف كما يلي:

2-1- المبادئ المرتبطة بركن الفحص: وتشمل على:

-مبدأ التكامل: ويسمى أيضا بالإدراك الرقابي، ويعني أنه يجب على المراجع أن يكون على معرفة تامة وكلية بجميع أعمال وطبيعة أحداث المؤسسة والآثار المرتقبة عليها.

-مبدأ الشمول: يقصد بهذا المبدأ أن يشمل الفحص جميع أهداف المؤسسة وجميع التقارير المالية لها.

-مبدأ الموضوعية: ويعني ابتعاد المراجع عن التقدير الشخصي واعتماده على أدلة الاثبات الصحيحة بكل موضوعية؛ أما بالنسبة لمبدأ الكفاية الانسانية فهو يعبر عن ما تحتويه المؤسسة من نظام للقيادة والسلطة والحوافز.

2-2 – المبادئ المرتبطة بركن التقرير:

-مبدأ كفاية الاتصال: من أجل تحقيق أهداف عملية المراجعة يجب على التقرير أن يكون أداة لنقل العمليات الاقتصادية للمؤسسة لجميع العاملين وبصورة صحيحة.

-مبدأ الافصاح: يجب على المدقق أن يقوم بالإفصاح عن كل المعلومات التي من شأنها تساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها وخاصة كشف الأخطاء والغش وجوانب الضعف في أنظمة الرقابة الداخلية.

-مبدأ الانصاف: يجب أن يكون التقرير فيه المعلومات لجميع الأطراف ذات المصلحة بالمؤسسة دون تمييز.

-مبدأ السببية: يجب أن يحتوي التقرير على تفسير كل التصرفات غير العادية التي تواجه المراجع.[1]

3-مفهوم محافظ الحسابات: حسب المادة 22 من القانون رقم10-01 المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد" هو كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهمة المصادقة على صحة حسابات الشركات والهيئات وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به".[2]

ثانيا: مهام و أهم قواعد عمل محافظ الحسابات.

1-أهم قواعد عمل محافظ الحسابات: لممارسة مهنة مراقبة الحسابات على الشخص القائم بها الالتزام بمجموعة من القواعد نذكر منها:[1]

[1] عمورة جمال، سايح فايز، **مسؤولية التدقيق على تأمين السوق المالي في ظل الأزمات المالية**، الملتقى الوطني الرابع حول تأهيل مهنة التدقيق لمواجهة الأزمات المالية والمشاكل المحاسبية المعاصرة للمؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، يومي 20 – 21 نوفمبر2010، ص ص 2- 3.

[2] القانون رقم 10-1المؤرخ في 29 جوان 2010، **المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد42، ص ص 01-07.

– الاستقلالية والموضوعية: حتى يتسنى للمدقق إصدار حكم أو رأي صادق عن الحالة المالية للمؤسسة يجب عليه أن لا يملك عند تنفيذ المراقبة أي مصلحة أو ربح قد يؤثران على استقلالية وموضوعية الحكم.

– العناية المهنية: تنص المادة 49 من القانون رقم91 – 08 على أن يتحمل محافظو الحسابات المسؤولية العامة عن العناية بمهمتهم ويلتزمون بتوفير الوسائل دون النتائج، أي بذل العناية المهنية الكافية عند قيامه بمراجعة حسابات الشركة وإعداده للتقرير كالتخطيط للمراجعة والإشراف على مساعديه؛ والتأكد من الأدلة والبراهين المتحصل عليها؛ تقييمه للقوائم المالية؛ وإبداء رأيه الفني المحايد؛ مع التزام مقاييس الفحص والواجبات المهنية.[2]

– الكفاءة المهنية: لكي يزاول محافظ الحسابات نشاطه على أكمل وجه عليه أن يتمتع بالتأهيل العلمي والعملي واكتساب معارف مختلفة منها :معرفة معمقة في المحاسبة والتمكن الكبير بالتنظيم المحاسبي وتقنيات المراجعة.

– معارف في الاقتصاد العام والمؤسسات التي تساعده على فهم المؤسسة فهما جيدا ليس فقط من الناحية المحاسبية ولكن على مستوى أنظمتها والتنظيم العام ومحيطها؛ معارف كافية في قانون الأعمال حتى يعرف حدود مهنته ومسؤولياته من جهة التدقيق المعمق في الجانب القانوني للمؤسسة ومدى تأثيره على صحة القوائم المالية.

2– مهام محافظ الحسابات: تخضع مهنة محافظ الحسابات إلى قواعد قانونية تتلخص في المواد التالية:

الأمر رقم91–08 المؤرخ في 27 أفريل1991 والمتعلق بمهنة خبير المحاسب، محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد.

المرسوم التنفيذي رقم92– 20 المؤرخ في12جانفي 1992 المنظم والمحدد لتسوية مهام المنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين، محافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين.[3]

المرسوم التنفيذي رقم96– 136 المؤرخ في 15 أفريل1996 المتعلق بقانون أخلاقيات مهنة الخبير المحاسب، محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد.[4]

---

[1] القانون رقم 96– 13 المؤرخ في 15 أفريل 1996، **الخاص بالعمل المهني**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد24، ص 09.

[2] القانون رقم 91–08 المؤرخ في 27 أفريل 1991، **المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد20، ص ص4 – 08.

[3] المرسوم التنفيذي رقم92–20المؤرخ في 12جانفي1992، المعدل والمتمم، **المتضمن تحديد وتشكيل مجلس النقابة الوطنية للخبراء المحاسبين و محافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين ويضبط اختصاصه وقواعد عمله**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد03، ص04.

[4] المرسوم التنفيذي رقم96– 136 المؤرخ في 15 أفريل1996، **المتعلق بقانون أخلاقيات مهنة الخبير المحاسب، محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد24، ص09.

مهمة محافظ الحسابات تتضمن إلقاء نظرة ثانية على حسابات الشركات التي قام بها المحاسب أو الخبير المحاسبي، فبعد تنصيبه من طرف الجمعية التأسيسية أو الجمعية العامة العادية يقوم محافظ الحسابات بـ:[1]

- مراقبة الحسابات من منظور قانوني و التأكد من صحتها وشرعيتها ؛ وتقديم النتائج للجهات التي خولت له هذه المهمة؛ و المصادقة على الحسابات السنوية؛
- تقديم تقرير محافظ الحسابات 15 يوما قبل انعقاد الجمعية العامة للشركة، هذا التقرير هو بمثابة شهادة مكتوبة يتحمل مسؤوليتها الشخص الممضي، فعلى محافظ الحسابات تقديم تقرير مفهوم، غير غامض، فهذه الشهادة المصادق عليها يمكن لها أن تكون " شهادة بدون ..."،"شهادة بـ ..." أو " عدم الشهادة "؛

– لا يجب أن تتوقف مهمة محافظ الحسابات عند مراجعة الحسابات فقط، فعليه أن يعمل للحفاظ على مصالح الشركاء، فهو يتدخل كملاحظ للشركة من أجل الوقاية وتجنب المشاكل، فيقوم بمراقبة تقديرية للمستندات في حالة ما لاحظ وجود أشياء قد تؤثر سلبا على سير العمل فعليه الإبلاغ لتجنب أي مشكلة قد تحدث، فهذا التحذير القصد منه هو جعل المسيرين أمام مسؤولياتهم؛ كما يقوم بدعوة الجمعية العامة للمساهمين للاجتماع في حالة عدم قيام مجلس الإدارة بدعوتها يقوم بالتدخل في حالة تغيير الرأسمال الاجتماعي، إلغاء الامتيازات، الاكتتاب في حالة زيادة الرأسمال وتقدير أسباب وشروط تغيير الرأسمال يقوم بإفشاء مخالفات الجنح لوكيل الجمهورية؛ وكذا لا يجوز له تشخيص المخالفة، فهذا من اختصاص وكيل الجمهورية، فما عليه إلا أن يعلم بالوقائع التي يمكن أن تكون مخالفة؛ كما يجب عليه مراعاة مصالح العميل عند تقديم أي نصيحة مهنية إليه، فإذا كانت هناك بدائل متاحة فيجب عليه اختيار البدائل التي تحقق للعميل أقصى منفعة؛ كما يلتزم بعدم التصريح بشكل يسيء إلى سمعته المهنية مثل الامتناع عن رد سجلات العميل له، أو التفرقة العنصرية بين العاملين في المكتب.

ثالثا– تقرير محافظ الحسابات: ينتهي عمل محافظ الحسابات بآخر مرحلة وهي كتابة التقرير حيث يعد محافظ الحسابات تقريرا أوليا وهو التقرير التمهيدي، فوجوده يحقق الهدف البيداغوجي وهو الكشف عن نقاط الضعف وإمكانية تصحيح الأخطاء المكتشفة قبل إقفال الحسابات والسنة المالية، ويهدف لإجراء برمجة العمليات للمرحلة اللاحقة وبالتركيز على مراكز الضعف، ويرسل محافظ الحسابات التقرير التمهيدي إلى الجهات المعنية التي ستقوم

[1] فارس جميل حسين الصوفي، **مدى تقيد محافظ الحسابات بقواعد السلوك المهني دراسة تطبيقية في الجزائر**، الملتقى الوطني حول متطلبات مهنة المحاسبة والتدقيق ودورهما في الإصلاح المحاسبي الواقع– المعوقات– الحلول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غارداية، يومي 01-02 ديسمبر 2014، ص13، ص ص 07-08.

بمراجعته وتصحيح الأخطاء في الوقت المحدد، فبعد إقفال السنة المالية وأثناء إعداد محافظ الحسابات للتقرير النهائي يراجع الأخطاء ومواطن الضعف التي أشار إليها في التقرير التمهيدي وهل صححت وتمت معالجتها أم لا. في هذه المرحلة أيضا يعد محافظ الحسابات ملفا يسمى بالملف السنوي، وهو على عكس الملف الدائم فهو يحتوي على العناصر المهمة في الدورة الخاضعة للمراجعة القانونية والتي من طبيعتها أنها تتغير من سنة إلى أخرى.

1- تعريف التقرير: كان البيان الذي يقدمه محافظ الحسابات عن القوائم المالية يطلق عليه لفظ " شهادة " في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم استبدلت الشهادة بلفظ " تقرير " تماشيا مع ما هو متبع في إنجلترا، فالبعض يرى أن عملية المراجعة تتم بالاعتماد على إجراءات المراجعة الاختبارية* ولهذا فإنه لا يمكن لمحافظ الحسابات أن يقرر أو يشهد بشيء عن نتائج عملية التدقيق، وإنما هو يكتب تقريرا يمثل نتيجة ما قام به من أعمال، فهو لا يستطيع أن يكتب شهادة لأن ذلك يعني أنه يقر بأن كافة البيانات الواردة في القوائم هي بيانات صحيحة صحة مطلقة، وهذا يتنافى مع الواقع لأن بعض البيانات اعتمدت في استخراجها على التقدير الشخصي مثل تكوين الاحتياطات والمخصصات وتقييم المخزون السلعي.[1] وبذلك يمكن تعريف التقرير على أنه بيان مكتوب يلخص رأي محافظ الحسابات المعتمد على ما قام به من إجراءات فنية في فحص ومراجعة البيانات المالية في المستندات والدفاتر والكشوف وكذلك قوائم نتيجة الأعمال، ويقدم إلى الهيئة العامة للمساهمين في شركات الأموال أو إلى صاحب المشروع الفردي أو شريك في شركات الأشخاص ويوضح التقرير رأي المراجع في قوائم نتيجة الأعمال عن والمركز المالي الحقيقي في نهاية الفترة المالية.

2-أنواع التقارير: يمكن تصنيف التقارير التي يعدها محافظ الحسابات وفقا لثلاث أسس و هي:[2]

النوع الأول: التقرير العام والتقرير الخاص.

1- التقرير العام: هو ذلك التقرير الذي يعده مراجع الحسابات، ويتم استخدامه من قبل جميع الأطراف الخارجية وبصفة خاصة المساهمون، وهو ينطوي على رأي عام في القوائم المالية لهذه المنشأة، وينشر نشرا عاما من

[1] مخباط أمينة، **مهمة محافظ الحسابات في الشركات التجارية**، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالمدية، 2007- 2008، ص 72.

* المراجعة الاختبارية أو المراجعة الخاصة تتم بصفة اختيارية من طرف المؤسسة وبدون وجود الزام قانوني يحتم القيام بها كما يمكن ان تكون جزئية او كاملة وتطلبها المؤسسة لزيادة الثقة بالقوائم المالية واطمئنان الشركاء على صحة المعلومات المحاسبية المعبرة عن نتائج الاعمال والمركز المالي وتستعمل غالبا في حالة انفصال او انضمام شريك او لتحديد حقوق الشركاء

[2] عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون، **أصول المراجعة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، بدون طبعة، 2000، ص391 .

خلال الصحف اليومية، وذلك كما في حالة تقرير مراجع الحسابات الذي يعرض على الجمعية العامة وينشر في الجرائد اليومية وفاء لمتطلبات قانونية معينة.

2-التقرير الخاص: فيقصد به ذلك التقرير الذي يعد لإبداء رأي خاص في مجال أو جانب معين، ومثل هذه التقارير لا تخضع لمتطلبات النشر العام كما في حالة التقرير العام، كالتقارير التي تعد عن القوائم المالية للمشروعات التي لا تهدف إلى الربح وتتبع نظاما محاسبيا يختلف عن ذلك الذي تتبعه المؤسسات التجارية والصناعية والمالية التي تهدف إلى الربح؛ التقارير التي تعد لأغراض معينة مثل التقارير التي تطلبها جهات حكومية وبشكل معين؛ والتقارير المتعلقة بجانب من القوائم المالية والمتعلقة بدراسات خاصة.

النوع الثاني: التقرير المختصر والتقرير المطول.

1-التقرير المختصر: يقصد به ذلك التقرير الذي يعده مراجع الحسابات ويبين ما فيه بصورة مختصرة مسؤولياته ونطاق الفحص، ويرفق هذا التقرير بالقوائم المالية المنشورة، حيث يعتبر جزء لا يتجزأ منها، وقد حددت المهنة نموذجا معينا لهذا التقرير يستخدمه جميع المراجعون، وذلك للحد من سوء الفهم والتفسير لتقرير المراجع، والذي يمكن أن يظهر إذا كان كل تقرير يمثل نموذجا مستقلا ومختلفا عن غيره فهو يمثل تقرير نمطي.

2- التقرير المطول: يتضمن هذا التقرير إلى جانب عناصر التقارير السابقة إيضاح وشرح الأخطاء التي اكتشفها خلال قيامه بعملية المراجعة وتوصيات بإجراء تعديلات على النظام المحاسبي من أجل رفع كفاءته واقتراحات لجعل نظام الرقابة الداخلية أكثر كفاءة وفعالية، ويصف المراجع في هذا التقرير نطاق مراجعته بصورة تفصيلية، كما يبين بوضوح موقفه بالنسبة للبيانات التي تظهر في التقرير المفصل وذلك على الوجه التالي: قيام المراجع بالفحص الأساسي الذي يمكنه من تكوين رأيه في القوائم المالية؛ إظهار مصدر المعلومات التي تحصل عليها ونطاق الفحص الذي قام به و مدى المسؤولية التي يتحملها؛ إظهار أن البيانات التي يحتويها التقرير المفصل تقدم لغرض التحليل الإضافي للقوائم على الرغم من أنها لا تعتبر ضرورية للحكم على صدق المركز المالي ونتائج العمليات.[1]

وعند إعداده للتقرير المطول يجب أن يراعي مراجع الحسابات عدم احتواء التقرير المطول على بيانات جديدة لا يحتويها التقرير المختصر، وإلا أدى ذلك إلى احتمال أن يصبح التقرير المختصر مملا بسبب عدم كفاية المعلومات والحقائق الأساسية فيه؛ أن تكون البيانات والتعليقات التي يحتويها التقرير المطول مجرد أداة للتوضيح، ولا تكون أداة لإيراد استثناء أو تحفظ لا يحويه التقرير المختصر، وفي جميع الأحوال، فإن المراجع يعد تقريره المطول بصورة واضحة مع إبداء الرأي المهني عما تحويه القوائم المالية كما هو الحال بالنسبة للتقرير المختصر.

[1] http:// www.djelfa.info/vb/showthread.php?t=421397?, 15/04/2015,a22:31.

النوع الثالث :التقرير النظيف، المتحفظ، المعاكس وتقرير الامتناع عن إبداء الرأي.

1- التقرير برأي غير متحفظ أي نظيف: في حالة تحقيق الشروط الخمسة التالية: [1]

- تضمين كافة القوائم المالية؛ إثبات المعايير العامة الثلاثة بكافة جوانب عملية المراجعة؛ مع الأدلة الكافية و الالتزام بمعايير العمل الميداني الثلاثة؛ ثم إعداد القوائم المالية بما يتفق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها؛ عدم وجود حالات تستدعي إضافة فقرات تفسيرية أو تعديل بلغة التقرير.

2- التقرير برأي متحفظي: على المراجع أن يعبر عن رأي متحفظ بعد أن يحصل على أدلة المراجعة الكافية المناسبة و أن الأخطاء التي اكتشفت جوهرية، ولكنها ليست واسعة النطاق بالنسبة للقوائم المالية، وكذلك عندما يكون المراجع غير قادر على الحصول على أدلة مراجعة كافية و مناسبة لتكوين الرأي.

3- التقرير السالب: يصدر هذا الرأي عندما يتأكد المراجع من أن القوائم المالية لا تمثل الواقع الصحيح للمؤسسة سواء من حيث المركز المالي أو نتيجة الأعمال طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وتقع على المراجع مسؤولية بيان الأسباب المؤدية لإصدار مثل هذا الرأي من أدلة وبراهين مع ذكرها.يعتبر الرأي السلبي أمرا نادر الحدوث لأن المراجع يقدم عادة مجموعة من التوصيات قبل تقريره السلبي وغالبا ما تلتزم الشركات بتنفيذها.[2]

4-تقرير الامتناع عن إبداء الرأي: يعني الامتناع عن إبداء الرأي أن مراجع الحسابات لا يستطيع إعطاء رأي فني عن القوائم المالية موضوع المراجعة، وقد يكون ذلك بناء على ظروف معينة يمكن توضيحها فيما يلي:

- وجود قيود مفروضة على عمل المراجع تفرض عليه من إدارة الشركة، وذلك بعدم تمكينه من حضور عملية الجرد أو عدم تمكينه من الاتصال بالعملاء المدينين للحصول على مصادقات بصحة أرصدتهم مع الشركة.

- وجود أحداث مستقبلية لا يمكن التكهن بنتائجها المستقبلية قد تؤثر على القوائم المالية، مثل دعاوى قضائية مرفوعة ضد الشركة كتعديها على حقوق الاختراع لشركة أخرى، أو قضية من عمال الشركة يطالبون بدفع تعويضا تهم... وغيرها؛ في حالة قيام زميل آخر للمراجع الرئيسي بتدقيق بعض القوائم المالية في هذه الحالة يمتنع عن إبداء الرأي عليها؛ وعندما يتعذر على المراجع الحصول على أدلة الإثبات الكافية و الملائمة و التي تسمح بإبداء رأيه،

[1] قرش عبد القادر و غروي خالد، **العلاقة بين معايير الإبلاغ المالي الدولية و معاير المراجعة الدولية**، الملتقى الوطني حول متطلبات مهنة المحاسبة والتدقيق ودورهما في الإصلاح المحاسبي الواقع- المعوقات- الحلول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غارداية، يومي 01-02 ديسمبر 2014، ص13.

[2] وسيلة بوخالفي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 12 - 13.

فإنه يمتنع عن ذلك؛ غالبا ما ترجع أسباب الامتناع عن إبداء الرأي إلى تضييق نطاق الفحص الذي يجريه المراجع، أو بسبب وجود عناصر هامة .

2-مكونات التقرير: وفقا لهذا المعيار تشمل العناصر الرئيسية لتقرير مراقب الحسابات على ما يلي وبالترتيب:

* **عنوان التقرير**: حيث يجب أن يتضمن تقرير المراجع عنوانا يميزه بأنه تقرير مراجع مستقل.

* **الجهة الموجه إليها التقرير**: حيث يجب أن يوضح التقرير الجهة التي سيتم مخاطبتها في التقرير وهو عادة ما يوجه إلى الشركة؛ أو مساهميها؛ أو مجلس الإدارة(يعين المراجع بواسطتهم من خلال الجمعية العامة).

* **الفقرة الافتتاحية**: يجب أن تتضمن إشارة واضحة إلى كل القوائم المالية التي تمت مراجعتها.1

* **فقرة النطاق أو(المدى)**: و هي تصف في عبارات عامة ومركزة ما قام به المراجع، ودون ذكر أي تفصيلات، وبالتحديد تبين هذه الفقرة ما إذا كانت عملية المراجعة قد أنجزت وفقا لمبادئ المراجعة المقبولة قبولا عاما، وتبين أيضا أن هذه المعايير تتطلب تخطيط المراجعة للوصول إلى تأكيد معقول بخلو القوائم المالية من أي تحريف جوهري، وفي حالة وجود قيود جوهرية على نطاق الفحص، فإنه يجب الإشارة إليها في هذه الفقرة، وذلك على أن يتم توضيحها بصورة أكبر في فقرة وسيطة بتقرير المراجعة تقع بين فقرة النطاق وفقرة الرأي.

***فقرة الرأي**: وفي هذه الفقرة ينقل المراجع لمن يهمهم الأمر استنتاجاته في القوائم المالية التي قام بفحصها، والتي تقوم على أساس من أدلة المراجعة التي جمعها.

* **الفقرة التوضيحية**: وهي فقرة يقوم المراجع بإضافتها للتقرير حسب الظروف، وذلك لتوضيح بعض الجوانب المرتبطة بهذه الظروف، وإذا ما استخدم المراجع هذه الفقرة لتوضيح السبب وراء تبنيه لرأي متحفظ أو معاكس، فإن هذه الفقرة تضاف بعد فقرة النطاق وقبل فقرة الرأي، أما في حالة الامتناع عن إبداء الرأي، فإن هذه الفقرة تضاف بعد الفقرة التمهيدية، أما إذا كانت الظروف التي يتم توضيحها لا تؤثر على إبداء المراجع لرأي نظيف، فإن الفقرة التوضيحية تأتي بعد فقرة الرأي، وذلك كما في الحالات التالية: إشارة المراجع إلى مقدرة المشروع على الاستمرار؛ وجود خروج على المبادئ، أو عدم اتساق في تطبيقها يوافق عليه المراجع؛ التركيز على عمليات أو علاقات تم الإفصاح عنها، وذلك لتوجيه نظر واهتمام قارئي التقرير نحوها نظرا لأهميتها.

* **توقيع المراجع**: يجب أن يوقع التقرير من قبل المراجع، وذلك حتى يمكن التأكيد على قبول المراجع لمسؤولياته.

[1] قرش عبد القادر و غروي خالد، **مرجع سبق ذكره**، ص 11.

***تاريخ التقرير:** يجب تأريخ التقرير بذلك التاريخ الذي أكمل فيه مراجع الحسابات إجراءات الفحص الميداني، ويعتبر التاريخ مهما لأنه يمثل حدود الزمن على مسؤولية المراجع عن الأحداث التي تقع بعد انتهاء الميزانية العامة. فمن المعروف أن هناك بعض العمليات التي تحدث في الفترة التالية لتاريخ الميزانية، يكون لها أثر جوهري على القوائم المالية وما تظهره من دلالات، ولذلك فإن فحص المراجع يمكن أن يمتد إلى الفترة اللاحقة لإعداد الميزانية العامة، إلا أنه لا يكون مسؤولا عن عمل أي فحص أو إجراء من إجراءات المراجعة بعد التاريخ المدون في التقرير.

ثالثا: معايير إعداد تقرير مراقب الحسابات وطبيعته وأهميته .

1-معايير إعداد التقرير:[1]

يمكن تلخيص معايير المراجعة المتعارف عليها التي تحكم سلوك مراقب الحسابات عند إعداده لتقريره وإبداء الرأي الفني المحايد على القوائم المالية فيما يلي:

- يجب أن يوضح ما إذا كانت القوائم المالية التي تم إعدادها وعرضها وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما؛

- يجب الإشارة في تقرير المراجعة إلى مدى الثبات والاتساق في تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة في الفترة الحالية المعمول عنها الحسابات الختامية، بنفس طريقة الفترة السابقة؛

- يفترض أن الإفصاح في القوائم المالية كاف وملائم ما لم يشر مراقب الحسابات في تقرير المراجعة إلى غير ذلك، ووفقا لهذا المعيار، القاعدة أن يكون الإفصاح في القوائم المالية ومرفقاتها كافية وملائمة، والاستثناء هو عدم كفاية أو ملائمة الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية، لذلك يجب أن يشير إلى أسباب ذلك القصور في تقريره؛

- يجب على مراقب الحسابات إبداء الرأي في القوائم المالية للشركة ككل، وألا يبدي رأيه عن بعض هذه القوائم أو عنصر معين من هذه القوائم، وفي حالة عدم إبداء الرأي يجب على مراقب الحسابات أن يوضح أسباب ذلك.

2- طبيعة وأهمية تقرير مراقب الحسابات: يعتبر تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية السنوية بمثابة المنتج النهائي لعملية المراجعة و وسيلة الاتصال التي يمكن من خلالها أن يقوم المراجع بتوصيل نتائج فحصه وتقييمه للأدلة والقرائن، ورأيه الفني المحايد عن صحة وسلامة عرض القوائم المالية للمركز المالي في نهاية السنة ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية عن السنة المالية إلى أصحاب المصلحة في الوحدة الاقتصادية سواء كانوا يمثلون أطرافا داخل الوحدة الاقتصادية مثل المستويات الإدارية العليا بالمؤسسة أو أي أطراف خارجية مثل الملاك أو المستثمرين في القوائم والتقارير المالية التي قام المراجع بمراجعتها وإضفاء الثقة عليها.

[1] عبد الفتاح الصحن وآخرون، **أسس المراجعة**، الدار الجامعية، مصر، بدون طبعة، 2004، ص386 .

ويمكن تلخيص أهمية تقرير المراجعة لمراقب الحسابات نفسه ولجميع أصحاب المصلحة في الوحدة الاقتصادية في:

– تقرير المراجعة له أهمية خاصة لمراقب الحسابات نفسه باعتباره المنتج النهائي لعملية المراجعة والمؤشر على إنجازه لعمله وفقا لمعايير المراجعة المتعارف عليها، وأداة المراجع لتوصيل رأيه الفني المحايد لأصحاب المصلحة في الوحدة الاقتصادية وبالتالي الاستفادة من ردود أفعالهم والتي تعكس احتياجاتهم مما يؤثر على جودة عملية المراجعة ككل.

– يحقق تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية للوحدة الاقتصادية قيمة مضافة للمتعاملين في سوق المال سواء مؤسسات مالية أو استشارية أو المقرضين أو المستثمرين والدائنين الأفراد من خلال رأي المراجع الذي يساعدهم في تحديد مدى جودة ونوعية المعلومات في القوائم المالية ودرجة الاعتماد عليها في اتخاذ القرار.

– إن تقرير مراقب الحسابات يعطي مؤشرا عن مدى وفاء الإدارة العليا بالوحدة الاقتصادية محل المراجعة بمسؤولياتها في إدارة الموارد الاقتصادية للوحدة باعتبارها وكيلا عن الملاك، ومدى التزامها بالمبادئ المحاسبية المقبولة ومعايير المحاسبة الدولية في إعداد القوائم المالية للمشروع، ومدى التزامها بالقوانين واللوائح والتشريعات المنظمة لأنشطة الوحدة الاقتصادية، ويعد تقرير مراقب الحسابات خاصة الرأي النظيف " بدون تحفظات " دليلا على صدق القوائم المالية التي تم إعدادها تحت إشراف إدارة الوحدة الاقتصادية وأنها لم ترتكب تحريفات جوهرية أو متعمدة في القوائم المالية. ونظرا للأهمية الكبيرة والمتزايدة لتقرير المراجعة، اهتمت المنظمات المهنية المشرفة على المهنة بتقرير المراجع الخارجي، وذلك من خلال وضع المعايير لإعداد التقرير وتحديد المتطلبات الشكلية والموضوعية ومحتوى التقرير، وبدائل رأي المراجع في القوائم المالية.

3–كتابة التقرير[1]: أكد المشرع الجزائري في القانونين91–08 و93–08 على مهام محافظ الحسابات التالية:

- المصادقة على الحسابات السنوية وتدقيق صدق وتطابق المعلومات الموجودة في تقرير التسيير المقدم من طرف المديرين مع تلك الحسابات؛ إعطاء الرأي حول شروط إبرام الاتفاقيات المحددة قانونا من طرف المسئولين؛
- الإعلان عن النقائص الممكن أن تهدد الاستمرارية في النشاط؛ وعلى المحافظ في نهاية المهمة الأولى والثانية كتابة تقرير عام بالنسبة للمصادقة على الحسابات، وتقرير خاص حول إبرام الاتفاقيات القانونية.

إن التقريرين يحملان التاريخ والإمضاء ويوجهان إلى الجمعية العامة للمساهمين، كما على المراجع إلقاء كلمة يفضل أن تكون مكتوبة، على مجلس الإدارة في اجتماعه حول الحسابات السنوية، وقد تتضمن تلك الكلمة

[1] محمد بوتين، **المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، الطبعة الثانية، 2005، ص ص 47- 48.

النقاط التالية: معايير الأداء المهني والأساليب الفنية التي طبقها المراجع في مهنته؛ نقاط ضعف نظام الرقابة الداخلية التي وقف عليها أثناء عمله؛ العناصر التي احتوتها القوائم المالية والتي ينبغي إدخال تعديلات عليها وملاحظات حول طرق التقييم المتبعة وطرق تحضير القوائم المالية؛ وكذا الأخطاء والأعمال غير الشرعية المكتشفة؛ العراقيل والقيود التي واجهها أثناء قيامه بمهامه؛ و حوصلة لكل ما سبق وخاصة آثار ذلك على النتيجة.

– مما سبق نستنتج أن عملية التحليل المالي تساعد في تحسين جودة تقارير محافظ الحسابات وهذا من خلال مخرجات النظام المحاسبي التي يعبر عنها بالقوائم المالية بأنواعها، فاذا كانت هذه الاخيرة ذات شفافية ومصداقية وموثوقية فإن التحليل المالي من خلالها يقوم بالتأثير على تقارير محافظ الحسابات ويكسب هذه التقارير جودة عالية تستفيد منها المؤسسة لتسهيل معاملاتها وضمان استمرار نشاطها.

المبحث الثاني: عرض الدراسات السابقة

المطلب الأول: الدراسات الوطنية

أولا: خالد زعباط، **أهمية تطبيق القوائم المالية الموحدة في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد،** مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، علوم اقتصادية و علوم التسيير وعلوم تجارية، علوم مالية ومحاسبية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012-2013، عالجت هذه الدراسة إشكالية مدى تأثير القوائم المالية الموحدة على تلبية احتياجات الافصاح المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي، وقد تم حلها بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال التطرق إلى مفهوم الإفصاح المحاسبي و مقوماته وكذا ماهية القوائم المالية الموحدة، والدراسات السابقة، وقد توصل الباحث إلى أن مستعملو القوائم المالية الموحدة يعانون من بعض الغموض في تلك القوائم وهذا يرجع لنقص الخبرة في تطبيق طرق الإدلاء عن الوقائع الاقتصادية في ظل الطبيعة الجديدة للاقتصاد الجزائري من نقائص عديدة؛ كما تساهم القوائم المالية الموحدة في ظل النظام المحاسبي المالي في تحقيق المقاربة بين المؤسسات وكذلك بين الدورات في المؤسسة نفسها؛ و الدور الذي تلعبه القوائم المالية الموحدة في اتخاذ القرارات الاستثمارية و مقومات عرض المعلومات المحاسبية فيها؛ كما يجب تحديد مختلف القوانين والتشريعات المتعلقة بهذه القوائم ليتم تطبيقه من قبل المؤسسات بشكل صحيح، ومن خلال هذه الدراسة توضح لنا أنها تتفق مع دراستنا في الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، والاعتماد على أداة الاستبانة، والتطرق إلى القوائم المالية. كما أنها لم تتطرق إلى التحليل المالي و محافظ الحسابات على خلاف دراستنا الحالية التي عالجت ذلك.

ثانيا: وسيلة بوخالفي، **دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة القوائم المالية دراسة عينة من تقارير محافظي الحسابات بولاية ورقلة للفترة ما بين** 2008-2012، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، علوم اقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية، علوم مالية ومحاسبية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2012-2013، عالجت هذه الدراسة إشكالية "مدى قدرة المؤسسة على الالتزام بإرشادات محافظ الحسابات؟" فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بالتطرق إلى المراجعة الخارجية والقوائم المالية و الدراسات السابقة في الجزء النظري و منهج دراسة حالة الذي كان عينة من تقارير محافظ الحسابات لثلاث سنوات متتالية باستخدام أداتين هما الوثائق والمقابلة، حيث توصل الباحث إلى أن تميز المعلومة المحاسبية بخاصية الصحة والمصداقية يتطلب فرض أدوات رقابية على عمل النظام المحاسبي، وهذا ما توفره مختلف أعمال المراجعة سواء الداخلية أو الخارجية، غير أن المراجعة الخارجية تمثل ضمانا أكبر حول مصداقية مخرجات النظام المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية، وهذا في ظل تمتع المراجع الخارجي بالاستقلالية والحياد في الرأي واعتماده الكبير على المعايير المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما كمعيار لمصداقية المعلومات المحاسبية وتمثيلها العادل لوضعية المؤسسة، كما توصل الباحث أيضا إلى أن المراجعة الخارجية هي وظيفة تتم عن طريق مراجع خارجي مستقل عن المؤسسة، هدفه الرئيسي هو إعطاء ضمان لمستخدمي القوائم المالية للمؤسسة من خلال الرأي المحايد الذي يصدره عن مدى صحة ودقة وعدالة تلك القوائم المالية، ومن بين الأسباب التي تحد من الالتزام بتطبيق إرشادات المراجع الخارجي، ضعف اهتمام الإدارة بتقارير هذا الأخير وما يحتويه من أراء تخدم المؤسسة بشكل إيجابي، من خلال هذه الدراسة توضح لنا أنها تتفق مع دراستنا في الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والاعتماد على المقابلة الشخصية، ويختلفان في مجتمع الدراسة فالنسبة لهذه الدراسة يتكون من مؤسسات اقتصادية في الجزائر والبالغ عددها خمس مؤسسات، أما الدراسة الحالية كانت على مستوى العاملين في الإدارة و الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات و المحاسبين المهنيين و أساتذة المحاسبة، أما عن أداة الدراسة فقد تم الاعتماد على الوثائق، أما في الدراسة لحالية تم الاعتماد على أداة الاستبانة، كما تم التطرق إلى إرشادات محافظ الحسابات على خلاف الدراسة الحالية التي ألمت بالتحليل المالي والقوائم المالية ومحافظ الحسابات.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

أولا: دراسة الخطيب، **الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات العامة الأردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي**، مذكرة ماجيستر في العلوم المحاسبية، كلية التجارة، جامعة اليرموق، الأردن،2002، عالجت هذه الدراسة إشكالية آلية عرض البيانات والمعلومات الضرورية المتعلقة بعرض البيانات المالية في شركات المساهمة العامة في الأردن، وبما يتعلق بمبدأ الإفصاح للأغراض العامة لضمان إمكانية توفير البيانات الضرورية لمستخدميها، كما توصل الباحث إلى أنه لا يوجد اختلاف في أهمية البنود التي تتضمنها التقارير المالية السنوية المنشورة لفئة المحللين الماليين في البنوك والمؤسسات الدولية و المستثمرين بين الأفراد بما يعني أنه يمكن وضع أسس وقواعد موحدة للإفصاح تعنى بحاجات الفئتين معا، و احتلال البيانات المالية المرتبة الأولى كمصدر للمعلومات، و إن الشركات المساهمة العامة الأردنية تلبي بشكل عام في قوائمها المالية متطلبات الحد الأدنى من الإفصاح عن المعلومات التي تتطلبها أصول المحاسبة الدولية؛ حيث تمت هذه الدراسة على مستوى البنوك و شركات المساهمة العامة الأردنية على خلاف هذه الدراسة التي كانت على مستوى محافظي حسابات وخبراء محاسبين ومحاسبين في مؤسسات اقتصادية؛ كما تم التطرق إلى عرض البيانات والمعلومات الضرورية المتعلقة بعرض البيانات المالية في شركات المساهمة العامة في الأردن؛ وبما يتعلق بمبدأ الإفصاح للأغراض العامة لضمان إمكانية توفير البيانات الضرورية لمستخدميها؛ أما دراستنا الحالية قد تناولت دور التحليل المالي في تحسين جودة تقارير محافظ الحسابات.

ثانيا: حليمة خليل الجرجاوي، **دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الاسهم دراسة تطبيقية على المنشآت المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية**، مذكرة ماجيستر في العلوم المحاسبية، كلية التجارة قسم المحاسبة والتمويل ،الجامعة الإسلامية، غزة، 2008، عالجت هذه الدراسة اشكالية دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم، قسمت هذه الدراسة إلى فصلين اهتم الأول بمناقشة وتحليل الإطار العام للتحليل المالي، بينما يتناول الفصل الثاني تحليل ومناقشة الجوانب التطبيقية لهذه الدراسة من أجل التعرف على دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم، حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن هناك عدة أطراف تستفيد من عملية التحليل المالي عند اتخاذ قراراتها سواء من داخل المؤسسة أو من خارجها، كما أن عملية التحليل المالي لا تقتصر على المحتوى الكمي للأرقام الدفترية التي تظهرها البيانات المالية المنشورة؛ وتؤدي دورها المنشود يتطلب وجود معايير متعددة لقياس الأداء ومقارنة النتائج التي يتم التوصل إليها به، و على الرغم من أن سوق فلسطين للأوراق المالية يشترط على المنشآت المدرجة لديه بإعداد القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية إلا أنه يتضح عدم قيام

المنشآت بذل، وقد أوصى الباحث بالاهتمام بعملية التحليل المالي لما لها من دور فاعل في بيان الوضع المالي للمنشآت، فضلا عن دوره في ترشيد قرارات الاستثمار، وضرورة الاهتمام بدقة البيانات التي تتضمنها القوائم المالية وتوافر الشفافية عند الإفصاح عن محتوياتها، كما تتشابه الدراستين من حيث التطرق إلى التحليل المالي ومنهج الدراسة الوصفي التحليلي. و قد اختلفت الدراستين من حيث الدراسة التطبيقية فهذه الدراسة كانت على مستوى المنشآت المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، أما دراستنا الحالية كانت على مستوى محافظي حسابات و خبراء محاسبين ومحاسبين في مؤسسة اقتصادية جزائرية، كما عالجت هذه الدراسة دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم، أما بالنسبة إلى دراستنا الحالية عالجت دور التحليل المالي في تحسين جودة تقارير محافظ الحسابات، أي أنها لم تتطرق إلى تقارير محافظ الحسابات.

ثالثا: إدارة الارباح– رأي التدقيق وموقع المدقق" هذه الدراسة لـ Wang Xinhan "(2005)، هدفت إلى فحص العلاقة الموجودة بين ممارسات إدارة الأرباح وتقرير التدقيق من جهة، وموقع المدقق (مدقق محلي أو أجنبي) من جهة أخرى، وقد اشتملت الدراسة على جميع الشركات الصينية المدرجة بالسوق المالي وعددها986شركة خلال الفترة الممتدة بين 1998 و2001، أما عينة الدراسة فقد استقرت في حدود 3364 مشاهدة نظرا لوجود بعض العوائق مثل فقدان البيانات المالية لبعض الشركات بالإضافة إلى استبعاد بعض الشركات لتحقيقها خسائر خلال فترة الدراسة، وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين ممارسة إدارة الأرباح وتقارير التدقيق المعدلة، كما تتعزز هذه العلاقة عندما يتم تدقيق الشركات من طرف مكاتب التدقيق الأجنبية. وأن الشركات التي يتم تدقيقها من طرف مكاتب التدقيق الأجنبية أقل ممارسة لسلوك إدارة الأرباح مقارنة بالشركات المدققة من طرف مكاتب التدقيق المحلية. لم تتفق الدراستين إلا في التطرق للتدقيق، فلم يتم التطرق إلى التحليل المالي و القوائم المالية كما في دراستنا.

رابعا: "جودة التدقيق وإدارة الأرباح في فرنسا" هذه الدراسة لـ piot et janin (2005)، هدفت الدراسة إلى معرفة مدى تأثير متغيرات جودة التدقيق على المستحقات الاختيارية (غير العادية) في البيئة الفرنسية، وقد اشتملت عينة الدراسة على 85 شركة مسجلة بمؤشر (SBF 120) بإجمالي مشاهدات سنوية قدرها 255 مشاهدة خلال الفترة الممتدة بين 1999م و2001م،ولتقدير قيمة المستحقات الاختيارية خلال فترة الدراسة تم استخدام نموذج " jones" المعدل، فضلا عن استخدام نموذج " jones" المعدل بالتدقيق النقدي من الأنشطة التشغيلية (نموذج Ress & al "سنة 1996م)، وقد توصلت الدراسة إلى أن مكاتب التدقيق الخمس الكبيرة لا ترتبط بمستويات مستحقات اختيارية منخفضة، كما أنها لا تختلف عن مكاتب التدقيق الأخرى فيما يتعلق

بجودة الأرباح المعلن عنها، وبالتالي لا يوجد فرق بين خدمات التدقيق المقدمة من طرف مكاتب التدقيق الخمس الكبيرة ومكاتب التدقيق الأخرى في البيئة الفرنسية، ويفسر الباحثان هذه النتيجة بأن اختلاف البيئة القانونية الفرنسية عن نظيرتها الأمريكية من حيث درجة التشدد، يقلل من خطر المساءلة القانونية لمكتب التدقيق في حالة عدم كشفه عن ممارسات إدارة الأرباح، مما يقلل من اهتمام مكاتب التدقيق الكبيرة لبذل الجهد اللازم لكشف هذه الممارسات؛ عدم وجود علاقة ايجابية بين طول فترة ارتباط مكتب التدقيق بالعميل واتجاه شركات العينة نحو تبني سلوك إدارة الأرباح؛ وجود لجنة تدقيق داخل مجلس الإدارة يساعد على تخفيض تأثير المستحقات الاختيارية ويزيد من جودة الأرباح المحاسبية المعلنة. نلاحظ أن الدراستان لم تتفقا إلا في التطرق إلى مفهوم التدقيق.

المطلب الثالث: دراسات أخرى.

أولا: : يوسف محمود جربوع، **مدى قدرة المراجع الخارجي من خلال التحليل المالي على اكتشاف الأخطاء غير العادية والتنبؤ بفشل المشروع – دراسة تطبيقية على مراجعي الحسابات القانونيين في قطاع غزة،** كلية التجارة، الجامعة الإسلامية في غزة، فلسطين، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد 13 العدد الأول، ص263 - 295، يناير 2005 .

عالجت هذه الدراسة إشكالية مدى قدرة المراجع الخارجي من خلال التحليل المالي عن طريق النسب المالية المعروفة في اكتشاف البنود غير العادية أو الشاذة الموجودة في القوائم المالية. وتمت هيكلة البحث الى دراسة نظرية التي تضمنت التحليل النسبي ومداخل التحليل المالي للقوائم المالية المدققة و نموذج النسب المالية للتنبؤ بالإفلاس. علما أن الدراسة اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج العلمي، أما الدراسة التطبيقية توقفت على اعتماد المراجع الخارجي على التحليل المالي للتنبؤ بإفلاس الشركات وعدم استمراريتها من خلال أداة الاستبيان.

وتوصل الباحث إلى أن القوائم المالية المدققة تشكل أساسا لاستنباط الكثير من التحليل المالي عن طريق النسب المالية مثل: نسبة الربحية، ونسبة السيولة، ونسب الأداء، ونسب هيكل رأس المال، ونسب المؤشرات السوقية، وكذلك تحليل الاتجاهات بحيث تمكن مراجع الحسابات من تقييم جوانب كثيرة من نشاط المنشأة والتنبؤ باحتمالات المستقبل؛ وأهم المداخل التي يمكن لمراجع الحسابات اتباعها في التحليل المالي للقوائم المالية المدققة تحليل الاستثمار و الائتمان، وعليه من خلال قراءته للنسب والاتجاهات أن يولي اهتماما خاصا بالعلاقة السببية بين هذه المؤشرات، كالعلاقة بين السيولة والربحية وهي غالبا عكسية، والعلاقة بين الرفع المالي والمخاطرة وهي غالبا طردية؛ إن العسر المالي والفشل تؤثر على نوع التقرير الذي يصدره المراجع الخارجي ويوضح هل أن المنشأة ستثمر في القيام بأعمالها الاعتيادية أم لا. وقد تشابهت الدراستين من حيث التطرق إلى دراسة موضوع التحليل المالي،

وفي الدراسة التطبيقية التي نظمت استبيان، وكما اختلفتا في إشكالية هذه الدراسة التي تناولت مدى قدرة المراجع الخارجي من خلال التحليل المالي عن طريق النسب المالية المعروفة في اكتشاف البنود غير العادية أو الشاذة الموجودة في القوائم المالية، و كانت الدراسة التطبيقية حول اعتماد المراجع الخارجي على التحليل المالي للتنبؤ بإفلاس الشركات وعدم استمراريتها عن طريق الاستبيان الذي شمل مراجعي الحسابات القانونيين العاملين في قطاع غزة، أما بالنسبة لدراستنا الحالية كانت على مستوى خبراء محاسبين ومحافظي حسابات ومحاسبين في مؤسسة اقتصادية جزائرية.

ثانيا: منصوري الزين، **أهمية اعتماد المعايير الدولية للتقارير المالية و أبعاد الإفصاح و الشفافية – دراسة تحليلية تقييمية للنظام المحاسبي و المالي الجديد المطبق في الجزائر**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة – الجزائر – يومي 29 و30 نوفمبر2011، عالجت هذه الدراسة إشكالية اعتماد الجزائر على المعايير الدولية للتقارير المالية في الوقت الراهن و التحديات والفرص التي تواجه تطبيق معايير التقارير المالية الدولية في الجزائر، من خلال التطرق إلى جوهر المعايير الدولية للتقارير المالية و الغاية منها؛ نظرة الهيئات العالمية و الإقليمية المتخصصة لتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية؛ موقف مختلف الاقتصاديات من هذه المعايير و مدى انتشار تطبيقها في مختلف دول العالم؛ متطلبات الجودة والافصاح الأمثل للتقارير المالية وفق المعايير الدولية للتقارير المالية؛ أبعاد الافصاح و الشفافية في النظام المحاسبي والمالي الجديد المطبق في الجزائر؛ و الآثار المرتقب حصولها. وقد تم التوصل إلى أنه يجب خلق إطار مهني متطور لمهنة المحاسبة من خلال عقد الندوات والمؤتمرات المحاسبية لتعميق تطبيق المعايير ودراسة متطلبات تطبيقها، و كذا من أجل التعرف على أهم مشكلات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية؛ والاستفادة من تجارب بعض الدول العربية والأجنبية في تطبيقها للمعايير وتبادل الخبرات؛ وتعميق مساهمة الجزائر و الدول العربية و النامية كافة في تطوير معايير المحاسبة الدولية بما يلائم متطلبات هذه الدول وذلك من خلال دورها في مجلس معايير المحاسبة الدولية والهيئات المحلية والإقليمية والدولية. لم تتشابه الدراستين إلا في التطرق إلى التقارير المالية، لأن دراستنا الحالية عالجت مساهمة التحليل المالي في تحسين جودة تقارير محافظ الحسابات أي أن هذه الدراسة لم تتطرق إلى التحليل المالي وتقارير محافظ الحسابات.

خلاصة الفصل:

مما سبق يتضح لنا أن عملية التحليل المالي مهمة ووجودها أمر ضروري ورئيسي في كل مؤسسة، نظرا للاحتياج لها في نشاط و سيرورة المؤسسة وتحديد مركزها المالي، كما أنها تقدمه وتوفر معلومات وبيانات مهمة وقد تكون غير منشورة بالقوائم المالية، حيث يستفيد منها كل الأطراف المتعاملين مع المؤسسة سواء من داخلها أو من خارجها لترشيد قراراتهم.

فلضمان جودة تقارير محافظ الحسابات يجب أن يكون قد تم تحليل البيانات والمعلومات الواردة في القوائم المالية وكشف الأخطاء فيها، ومن تم يقوم محافظ الحسابات بعملية المراجعة والفحص وإعداد تقريره بناء على تلك القوائم المالية. كما يجب الالتزام بتنفيذ التوصيات المنصوص عليها.

كما أن عملية المراجعة تكون من طرف شخص مؤهل ولديه خبرة تمكنه من القيام بمهامه الملقاة على عاتقه على أحسن وجه وأيضا يتصف بالأمانة والمحافظة على السر المهني واحترام آداب سلوك المهنة، ويكون مستقلا عن المؤسسة التي يراجعها.

تمهيد:

بعد عرض الجانب النظري الخاص بدور التحليل المالي في تحسين جودة تقارير محافظ الحسابات والذي تناولنا فيه أساسيات التحليل المالي الذي يعتبر أمر ضروري في كل مؤسسة نظرا لأهميته واستخداماته المتعددة داخل المؤسسة أو خارجها، وكذا التعريف بالقوائم المالية وكيفية عرضها حسب المعايير الدولية، كما تم التطرق إلى محافظ الحسابات والتقارير التي يعدها على أساس القوائم المالية بعد فحصها وتقييمها، وكذا أهم الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع، ولإسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي اعتمدنا على المنهج التحليلي، حيث قمنا باختبار جملة من الفرضيات المرتبطة بالموضوع عن طريق التقرب المباشر من مجموعة محافظي الحسابات وبعض المحاسبين، باستخدام الاستبيان و إجراء مقابلة شخصية، حيث يتم استخدام بعض الأساليب الاحصائية لمعالجة هذا الفصل وهذا ما سنتطرق إليه في مبحثين، يتناول الأول الطريقة والأدوات المستخدمة والمبحث والثاني كان عبارة عن عرض ومناقشة النتائج.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة

المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة.

لقد أملى علينا موضوع البحث اتباع منهج معين دون غيره من المناهج من أجل تقصي المعلومات من الميدان، حيث أصبح منهج دراسة الحالة أكثر المناهج ملائمة لهذا الغرض، بسبب توافقه مع هدف الدراسة والمتمثل في الوصول الى التعرف على مدى مساهمة التحليل المالي في تحسين جودة تقارير محافظ الحسابات، وكذا إبراز وجهة نظر محافظي الحسابات والمحاسبين.

فلكل ظاهرة منهج يرتبط بها بقصد وصفها وتفسيرها للوصول إلى أسباب هذه الظاهرة و العوامل التي تتحكم فيها واستخلاص النتائج لتعميمها، أما الأدوات المستخدمة فهي تلك المتعلقة بجمع المعلومات من أجل الاستعانة بها في التحليل لتساعدنا على الوصول لتحقيق الفرضيات أو نفيها.

المطلب الأول :تقديم الدراسة الميدانية .

أولا :تقنيات الدراسة الميدانية .

استنادا لمتطلبات البحث الميداني و لمحاولة تقريب وفهم موضوع البحث وجدنا أن أكثر التقنيات ملائمة لطبيعة البحث وهدفه والتي تسمح لنا بالنزول إلى الواقع المهني وجمع المعلومات اللازمة للإجابة على التساؤل المطروح في مشكل البحث هي المقابلة الشخصية والاستبيان، وهذا بعد صعوبة الحصول على تقرير محافظ الحسابات لإسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي.

1-المقابلة الشخصية.

هي تقنية مباشرة تستعمل من أجل طرح بعض الأسئلة على الأفراد بكيفية منعزلة، تسمح بأخذ معلومات كيفية بهدف التعرف العميق على الأشخاص المبحوثين، فهي تفيدنا في التأكد من الحقائق الخاصة بالبحث عن طريق سؤال محافظ الحسابات عنها أو التأكد من صدق المعلومات المجمعة عن طريق الاستبيان، كما تتيح لنا هاته الأداة فرصا أكبر لطرح أسئلة ترتبط بالإشكالية المطروحة من أجل فك الاستفسار حولها ومناقشتها، وتسمح بتكوين صورة واقعية عن الإشكالية.

وباعتبار أن المقابلة الشخصية كمصدر من المصادر الرئيسية للمعلومات التي تتطلبها الدراسة الميدانية، قمنا باستخدامها من أجل جمع أكبر قدر من المعلومات حول مدى مساهمة التحليل المالي في تحسين جودة تقارير محافظ الحسابات، وكذا أثر تطبيق نتائج التقرير على المؤسسة.

هذا و يتمثل المستجيبون في إطار المقابلة الشخصية في فئتين أساسيتين هما:

الفئة الأولى: محاسبين لدى مؤسسات.

الفئة الثانية: بعض محافظي الحسابات وبعض المحاسبين المعتمدين.

2-الاستبيان.

يعتبر الاستبيان ثاني تقنية مستخدمة في هذا البحث بعد المقابلة الشخصية، حيث ساهمت هذه التقنية بشكل كبير في تسليط الضوء على موضوع الدراسة، من خلال تغطية تشمل عدد من المستجوبين (خبراء محاسبة ،محافظي حسابات، محاسبين معتمدين، محاسبين لدى مؤسسات).

وبما أننا ركزنا على هذه التقنية أكثر في الجانب التطبيقي ،فقد خصصنا المطلب الثاني من هذا المبحث لعرض استمارة الاستبيان بينما سنتطرق إلى معالجة وتحليل نتائج هذا الاستبيان في المبحث الثاني.

ثانيا: محددات الدراسة الميدانية:

بعد أن قمنا بتحديد الدراسة الميدانية وتقنياتها نقوم الآن بالتقرب أكثر من الواقع وذلك بتقديم مجتمع الدراسة المتعلق بتقنية الاستبيان وعينتها، حدودها والصعوبات التي واجهناها أثناء القيام بها.

1-مجتمع الدراسة و عينتها:

بحكم أن الاستبيان يهدف لمعرفة دور التحليل المالي في تحسين جودة تقارير محافظ الحسابات، و بما أن هذا الأخير هو المعني بإعداد التقارير، استهدف الاستبيان الممارسين لمهنة المحاسبة، و عليه تم حصر مجتمع الدراسة ضمن فئة المحاسبين الموظفين في المؤسسات الاقتصادية و خبراء المحاسبة و أساتذة المحاسبة ومحافظي الحسابات خاصة.

كما لم يتم تحديد حجم العينة مسبقا قبل توزيع أو نشر الاستبيان، حيث قمنا بتوزيع حوالي60 استمارة عن طريق التسليم و الاستلام المباشر مع الاستعانة ببعض الزملاء طبعا وأيضا تم الاعتماد عن طريق شبكات التواصل (الإيميل). وقد تم ملء 5 استمارات بطريقة مباشرة فتمكنا من الحضور لحظة ملء الاستمارة من طرف الفئة المدروسة ومقابلتها وهو ما يعرف بالاستمارة بالمقابلة، ومنه فقد تم الحصول على معلومات أكثر تتعلق بإجابات هذه الفئة، وتم الاستفادة منها في اعداد البحث بعد عملية التبويب والتنظيم وجدنا أن 41استمارة من مجموع الاستمارات تمثل عينة الدراسة.

والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (1): الإحصائيات المتعلقة باستمارات الاستبيان.

البيان	التكرار	النسبة%
عدد الاستمارات الموزعة	60	100
عدد الاستمارات المسترجعة	49	81.67
عدد الاستمارات الملغاة	8	13.33
عدد الاستمارات الواردة بعد الأجل	11	18.33
عدد الاستمارات الصالحة للدراسة	41	68.34

- المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على استمارات الاستبيان.

- الشكل رقم (01) :تمثيل توزيع استمارات الاستبيان.

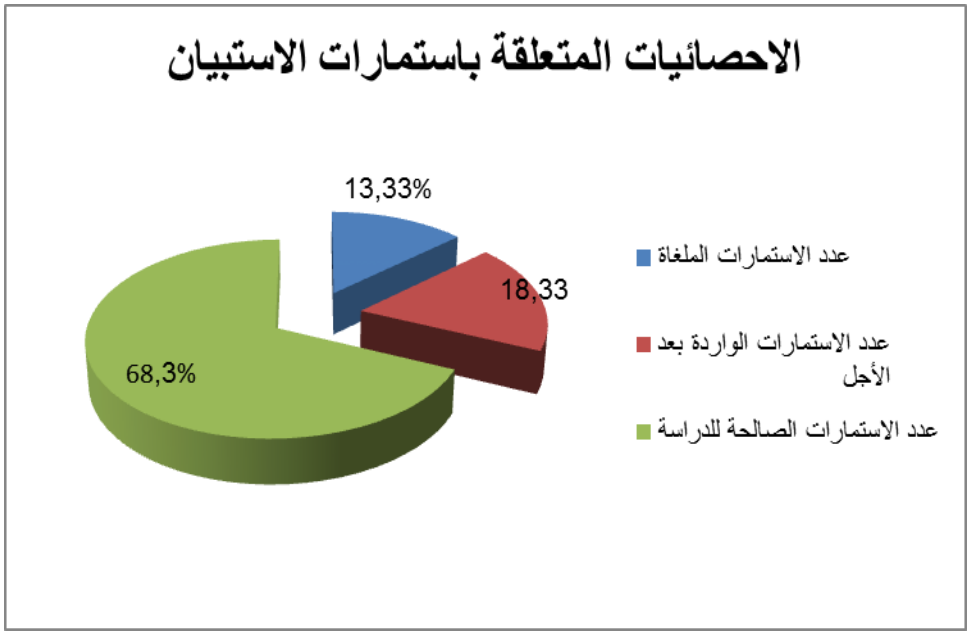

- المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (1).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن العدد الإجمالي للاستمارات الموزعة قدر ب 60 استمارة تم استرجاع49 استمارة منها وهو ما يمثل نسبة 81.67% من حجم العينة الإجمالي، في حين قدرت الاستمارات غير المسترجعة بـ 11 استمارة ما يمثل نسبة 18.33%رغم استفسارنا المستمر عن مصير هذه الاستمارات، وبعد تفحصنا للاستمارات المسترجعة تبين لنا أن 8 ما يمثل نسبة 13.33 منها غير صالحة بسبب عدم ملء جميع الخانات،

وبالتالي تم إلغاءها ليصبح العدد الإجمالي للاستمارات الصالحة للاستعمال يقدر ب 41 استمارة أي ما يعادل نسبة68.3 % من إجمالي الاستمارات المسترجعة.

2-مشاكل الدراسة الميدانية.

لم تخلو هذه الدراسة من بعض المشاكل والصعوبات ومن أهمها:

- صعوبة الحصول على معلومات كافية لدراسة الموضوع بشكل أصح وعلى تقارير وقوائم مالية صحيحة.
- صعوبة الوصول إلى العينة الأكثر ملائمة للموضوع (محافظ حسابات) .
- التجاوب السلبي لبعض أفراد العينة من خلال رفض ملأ الاستمارة، أو من خلال عدم الاجابة على كل الأسئلة وبالتالي اعتبارها استمارة ملغية.
- التأخر في الاجابة على الاستبيان وبالتالي الغاء بعض الاستمارات نظرا لورودها بعد فوات الأجل.
- التهرب من الاجابة على الاستبيان.

المطلب الثاني :عرض استمارة الاستبيان.

يعتبر الاستبيان ثاني التقنيات المستخدمة في اطار هذه الدراسة، وقد تم اعداد الاستمارة التي تمثل أساس الدراسة وأداة جمع البيانات المرتبطة بتقنية الاستبيان بشكل مخطط ومصمم لتفادي الأخطاء الناجمة عن الصياغة أو عن محتوى الاجابات المقترحة.

أولا: مراحل إعداد الاستبيان

1-مرحلة تحضير الاستمارة.

تتمثل أول خطوة في مرحلة تحضير الاستمارة في تحديد نوع البيانات اللازم تجميعها والمناسبة لأغراض البحث، وعلى هذه الأساس تم الرجوع إلى تساؤلات الدراسة وأهدافها من أجل استخراج المعطيات اللازم جمعها، والتي تساعد في الاجابة التساؤلات المطروحة في اشكالية البحث، اضافة الى تحديد الفئات المنوطة من هذه الدراسة والمتمثلة في محافظي الحسابات والمحاسبين .

بعد تحديد المعطيات اللازمة، حاولنا في هذه المرحلة تحديد هيكل قائمة الأسئلة الموجهة للمبحوثين، التي تحتوي على إجابات محددة سلفا من خلال التقيد بالمبادئ التالية:

-البساطة، الدقة، الوضوح، الحيادية و الاختصار، التسلسل الموضوعي للأسئلة.

2- مرحلة اختبار الاستمارة ونشرها.

تم عرض الاستبانة بعد تصميمها على عدد من المحكمين للتحقق من صدقها ومدى قياسها للهدف الذي صممت من أجله، وقد اشتملت مجموعة المحكمين على أساتذة جامعيين بالإضافة إلى مهنيين و متخصصين في مجال المحاسبة، وقد قام المحكمون بإبداء آرائهم ومقترحاتهم حول الاستبانة ومدى ملائمتها لقياس الهدف الذي صممت من أجله، وقد أُخذت معظم اقتراحات المحكمين بعين الاعتبار على قدر المستطاع، حيث قمنا بحذف وتعديل وإضافة ودمج بعض الفقرات وإعادة توزيعها. وصولا إلى الشكل النهائي للاستمارة.

عقب انتهاء عملية اختبار الاستمارة وتعديلها، ثم خروجها بالشكل النهائي، تلقينا الإذن من طرف الأستاذ المشرف من أجل البدء في عملية النشر، وهي الخروج الفعلي للميدان وإجراء المقابلات الشخصية إن أمكن، و في حال عدم القدرة على ذلك فيتم تسليم فقط الاستمارة واسترجاعها في وقت لاحق.

3-مرحلة معالجة الاستمارة.

بعد تحصيل الاستمارات توجهنا الى عملية الفرز والتبويب وكذا عرض محتوى استمارات الاستبيان، وذلك باستخدام برنامجSPSS 20 لعرض مؤشرات الاحصاء الوصفي وبرنامج الجداول الالكترونيةEXCEL إصدار 2010 لعرض الاشكال البيانية (اعمدة ودوائر نسبية) لتسهيل التحليل والملاحظة.

أما الأساليب الإحصائية التي تم استخدامها في الدراسة هي:

- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.

-معامل الثبات لبيان الاتساق الداخلي للاستبيان.

ولقد تم اعتماد مقياس Likert المكون من 05 درجات لتحديد درجة أهمية كل بند من بنود الاستبانة و ذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): درجة أهمية بنود الاستمارة

الأهمية	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

- المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الاستبيان.

ثانيا: هيكل الاستمارة.

قسمت الاستمارة إلى جزأين، الجزء الأول تضمن المعلومات الشخصية أما الجزء الثاني فتناول 33 سؤال توزعت على أربعة أقسام كالتالي:

-معلومات عامة حول المستجوب (خصائص العينة).

يضم هذا المحور مجموعة من الأسئلة العامة المتعلقة بالبيانات النوعية عن أفراد العينة، من حيث جنس ،وعمر المستجوب، وكذا المؤهل العلمي له ووظيفته المهنية والخبرة التي يحوز عليها، اضافة الى استفسار حول ما اذا كان حصل على برامج تدريبية حول منهج عمل و مهام ومسؤوليات محافظ الحسابات (ندوات مؤتمرات).

أما بالنسبة للجزء الثاني فيتكون من ثلاث محاور قسم كل منها على النحو التالي:

المحور الأول: مدى أهمية التحليل المالي للقوائم المالية.

ويتكون هذا المحور من 11 سؤال تدور هذه الأسئلة حول أهمية التحليل المالي في إعداد القوائم المالية التي تعتبر مخرجات النظام المحاسبي.

المحور الثاني: ما مدى تمتع محافظ الحسابات بالكفاءة المهنية والاستقلالية لإبداء رأيه في القوائم المالية.

ويتكون هذا المحور من 9 أسئلة حول مهنة محافظ الحسابات و الصفات التي يتمتع بها لتمكنه من ابداء رأيه حول مصداقية القوائم المالية.

المحور الثالث: جودة تقارير محافظ الحسابات.

ويتكون هذا المحور من13سؤال تهتم بمدى ترتكز الجودة على درجة اكتشاف المراجع الخارجي للأخطاء والمخالفات التي توجد بالقوائم المالية والتقرير عنها.

ثالثا: قياس ثبات الاستبانة:

قياس المتوسطات الحسابية لكل عبارة في الاستبيان استنادا إلى الإجابات واختيارات أفراد العينة المشار إليها بالاستبيان و المتوسط الحسابي للمتغير المستقل ألا وهو التحليل المالي والمتغير التابع تقارير محافظ الحسابات.

قياس الانحراف المعياري لمعرفة مدى انحراف إجابات أفراد عينة الدراسة عن متوسطات الحسابية.

نفترض أن طول الفئة: (5-1) = 5/4 = 0.8.

هذا و قد تم تدريج هذه العبارات على سلم ذو خمسة درجات(سلم ليكارت) و ذلك كما هو مبين في الشكل الموالي.

جدول رقم(03): جدول التوزيع لمقياس ليكارت.

المتوسط المرجح	مستوى الملاءمة
من 1 الى1.80	غير موافق بشدة
من1.80 الى 2.59	غير موافق
2.60 الى 3.39	محايد
من3.40الى4.19	موافق
4.20الى 5	موافق بشدة

- المصدر من إعداد الطالبة بناء على SPSS.

وقد تم الاعتماد في الاستبانة على السلم الترتيبي الذي يحدد الإجابات المحتملة لكل عبارة المتدرج ذو النقاط الخمس لقياس العبارات حيث(**likert scale**)، وذلك باستخدام مقياس ليكارت يقابل كل عبارة قائمة تحمل الاختبارات التالية: (موافق بشدة ،موافق ، موافق إلى حد ما، معارض بشدة ، معارض)والمتناسبة مع الأوزان 5، 4، 3، 2، 1 على التوالي.

فيما يخص ثبات أداة الدراسة فقد تم استخدام معامل الثبات وذلك للتأكد من ثبات المقياس المستخدم حسب الجدول التالي:

جدول رقم: (04) يوضح قياس ثبات الاستبانة

عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
33	0.67	0.81

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على SPSS.

يتضح من خلال الجدول رقم(04) أن معامل ألفا كرو نباخ للاستبانة ككل بلغ 0.67 وهي قيمة جيدة من الناحية الإحصائية في مثل هذه الدراسات .

وبذلك تكون قد تأكدت الطالبة من صدق وثبات استبانة البحث والمتعلقة بمدى مساهمة التحليل المالي في تحسين جودة تقارير محافظ الحسابات، مما يجعلها على ثقة تامة بصحة الاستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة على الاشكالية.

المبحث الثاني :عرض **ومناقشة النتائج.**

بعد أن تطرقنا في المبحث السابق إلى الطريقة والاجراءات المتبعة في إجراء الدراسة الميدانية، وبعد عملية تجميع وتبويب البيانات المتحصل عليها عن طريق الاستبيان، وبعد معالجتها بواسطة برنامجSPSS وEXCEL إصدار2010، سنقوم بعرض النتائج المتوصل إليها ومناقشتها من خلال هذا المبحث.

وعليه فقد خصص المطلب الأول لعرض النتائج عن طريق الجداول و التمثيل البياني لمختلف الأسئلة الواردة في محاور الاستبيان، أما المطلب الثاني فسنتناول من خلاله تحليل ومناقشة النتائج المتحصل عليها.

المطلب الأول: تحليل عبارات الدراسة.

نحاول في هذا المطلب عرض النتائج باستخدام الأدوات القياسية والبرامج المستعملة في معالجة البيانات، التي تم جمعها عن طريق الاستبيان؛ وذلك عن طريق جداول وأشكال بيانية (دوائر نسبية).

أولا: تحليل خصائص عينة الدراسة:

1-الجنس:

جدول رقم(05): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة%
ذكر	39	95.12
أنثى	2	4.88
المجموع	41	100

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على SPSS.

الشكل رقم (02) : تمثيل أفراد العينة حسب الجنس

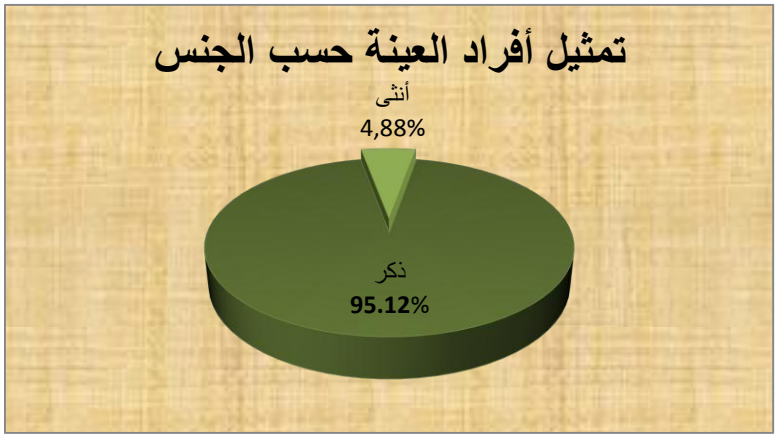

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الاستبيان وبرنامج(EXCEL).

يوضح لنا الجدول رقم (05) والشكل رقم (05) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس، فنلاحظ أن نسبة الذكور في عينة الدراسة تفوق نسبة الإناث، حيث تبلغ نسبة الذكور 95.12 % وهو ما يعادل 39 ذكرا بينما بلغت نسبة الإناث4.88 % أي 2 من الإناث تؤكد هذه النسب على أن غالبية ممتهني مهنة المحاسبة هم من الذكور، مقابل عزوف العنصر النسوي عن الاهتمام بامتهان المحاسبة ما يمكن إرجاعه ربما إلى صعوبات أداء هذه المهنة وإلى العادات المجتمعية.

2-العمر:

- جدول رقم (06): توزيع أفراد العينة حسب العمر.

العمر	التكرار	النسبة%
أقل من 25 سنة	1	2.4
26-30 سنة	7	17.1
31_40 سنة	23	56.1
41سنة فأكثر	10	24.4
المجموع	41	100

- المصدر: من إعداد الطالبة بناء على SPSS.

- الشكل رقم (03) : تمثيل أفراد العينة حسب العمر.

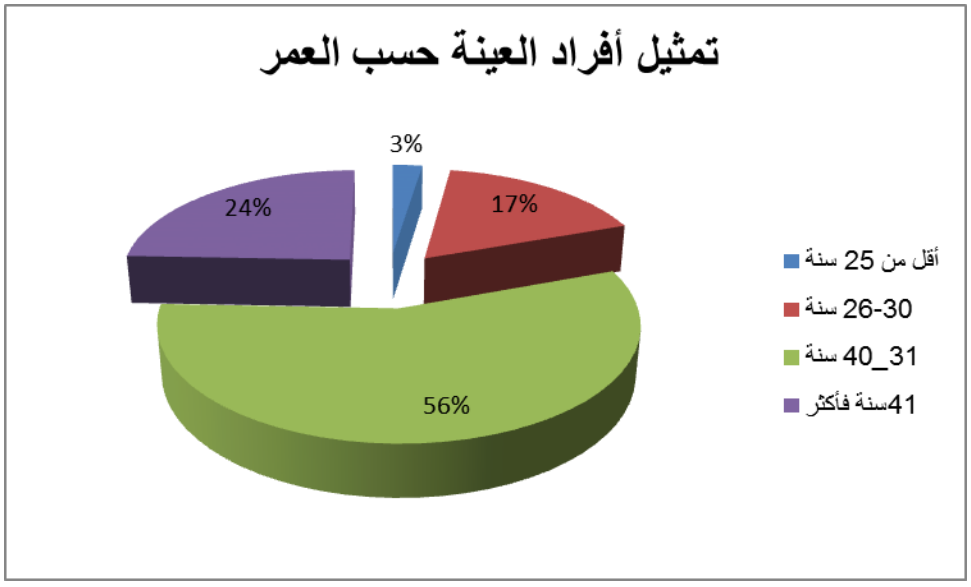

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الاستبيان وبرنامج(EXCEL).

من خلال الشكل (06) و الجدول رقم(06) نلاحظ تباين أعمار أفراد العينة، وأن الفئة العمرية من 31سنة إلى40 سنة هي الأكثر تكرارا في الدراسة بنسبة 56,1 %، تليها فئة 41 فأكثر بتكرار10 و بنسبة24,4 %، ثم تأتي الفئة من26- 30سنة بتكرار 7 وبنسبة 17.1 % ،وأخيرا تأتي فئة أقل من 25 سنة كأقل تكرارا.

3-المؤهل العلمي:

كانت التكرارات والنسب التي تخص تصنيف أفراد عينة الدراسة وفق المؤهلات العلمية كما هو مبين في الجدول التالي:

- **جدول رقم (07): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي.**

المؤهل العلمية	التكرار	النسبة%
بكالوريا	2	4,9
جامعي	18	43,9
دراسات عليا	21	51,2
المجموع	41	100

-المصدر: من إعداد الطالبة(اعتمادا على الاستبيان وبرنامج EXCEL).

الشكل رقم (4): تمثيل أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

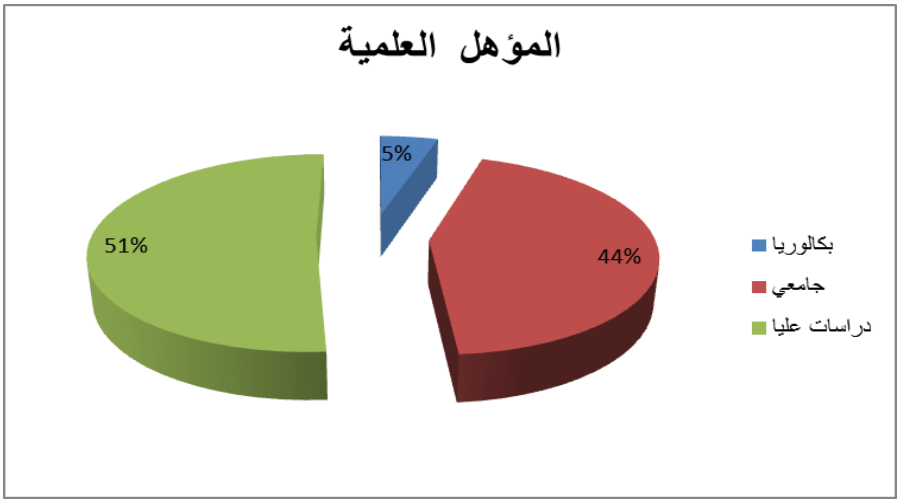

- **المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الاستبيان وبرنامج(EXCEL).**

يوضح لنا الجدول رقم (07) و الشكل رقم (07) الدرجات العلمية والمؤهلات المتوفرة لدى أفراد عينة الدراسة، فكانت نسبة الحاصلين على ثانوي فأقل لا شيء، بينما كانت نسبة الحاصلين على شهادة بكالوريا

4.9% بتكرار 2، أما نسبة الحاصلين على جامعي 43.9 بتكرار 18% ،وأخيرا نسبة الحاصلين على دراسات عليا بنسبة51.2% وبتكرار21.

الملاحظ أن أكبر نسبة كانت على مستوى الحاصلين على **دراسات عليا** كون هذه المهنة تتطلب ضرورة ذلك.

4-الوظيفة المهنية:

جدول رقم (08): توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة المهنية.

اسم الوظيفة	التكرار	النسبة%
محافظ الحسابات	11	26.80
محاسب معتمد	9	22
خبير محاسبي	3	7.31
محاسب لدى مؤسسة	8	19.51
مساعد المحاسب	4	9.75
أستاذ في المحاسبة	6	14.63
المجموع	41	100

-المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج الاستبيان.

الشكل رقم (05): توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة المهنية.

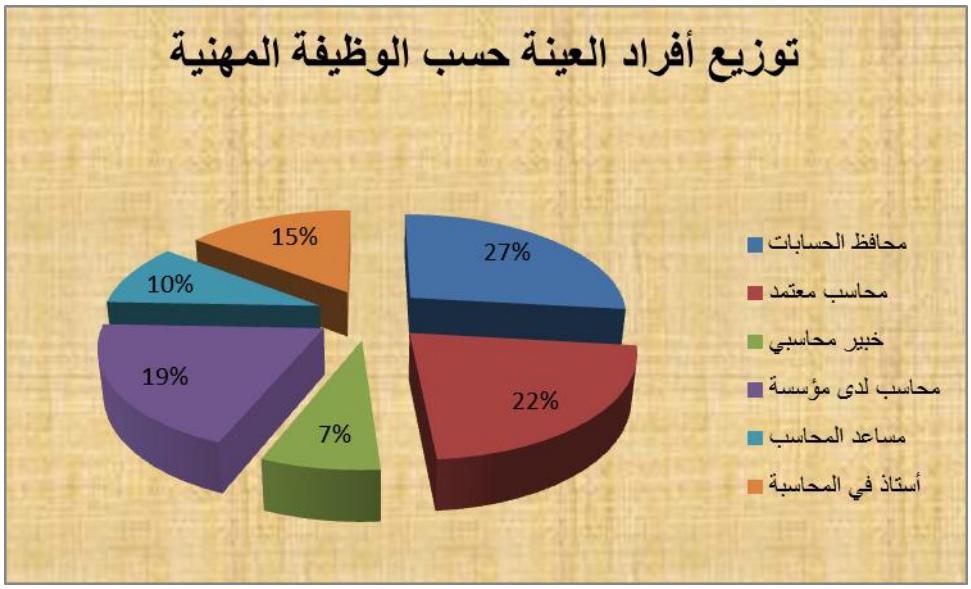

- المصدر: من إعداد الطالبة.

يوضح لنا الجدول رقم (08) والشكل رقم (08) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا للوظيفة المهنية، فقدرت نسبة محافظ الحسابات بـ 26.80% وبتكرار 11، أما نسبة محاسب معتمد قدرت بـ 22% و بتكرار9، بينما بلغت نسبة محاسب لدى مؤسسة 19.51% بتكرار8، أما نسبة أستاذ في المحاسبة بلغت 14.63% و بتكرار 6، أما نسبة مساعد المحاسب كانت بـ 9.75 % بتكرار 4، وأخيرا الخبير المحاسبي بلغت النسبة 7.31 بتكرار 3.

من الملاحظ أن النسبة الكبيرة كانت لدى محافظ حسابات وهذا راجع لأنها الفئة الأكثر ملاءمة بالنسبة لموضوع مذكرتنا.

5- الخبرة المهنية:

– جدول رقم(09): توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة المهنية.

الخبرة المهنية	التكرار	النسبة
05سنوت فأقل	9	22,0
6- 10 سنة	16	39,0
11 - 15سنة	10	24,4
16 - 20سنة	6	14,6
المجموع	41	100,0

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على برنامج SPSS.

الشكل رقم (06): توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة المهنية.

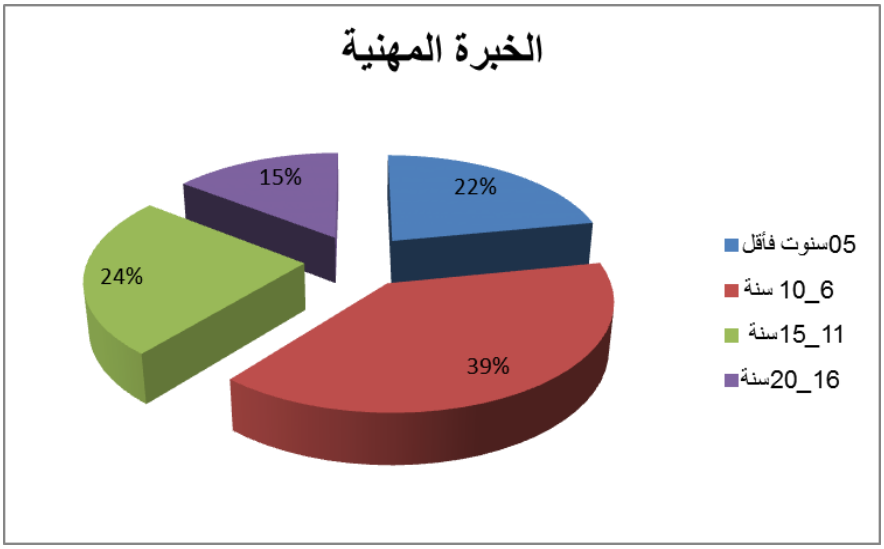

المصدر: من إعداد الطالبة

يوضح لنا الجدول رقم (09) والشكل رقم (09)توزيع أفراد عينة الدراسة وفق فئات زمنية تم تقسيمها وفق الخبرات المهنية المتوافرة لديهم، فنجد أن:

-نسبة الأفراد الذين تقل خبرتهم المهنية عن 5 سنوات يمثلون 22 % أي بتكرار 9، أما نسبة الأفراد الذين تمتد خبرتهم المهنية بين 6إلى 10سنوات فقد عرفت أكبر نسبة، حيث قدرت بـ 39% أي بتكرار 16تم تليها الفئة الأخرى هي التي بين 11إلى 15 سنة بلغت نسبتهم24.4%، أما الفئة الأخيرة هم الذين لديهم خبرة من 16 إلى20 سنة، وهذه الفئة تمثل 14.6 % فلديهم خبرة كبيرة في مجال المحاسبة، إلا أنها أقل نسبة.

6- مدى حصولكم على برامج تدريبية حول منهج عما مهام ومسؤوليات محافظ الحسابات (ندوات مؤتمرات).

– جدول رقم(10) :الاجابة على السؤال "مدى حصولكم على برامج تدريبية حول منهج عما مهام ومسؤوليات محافظ الحسابات (ندوات مؤتمرات)".

البيان	التكرار	النسبة
نعم	34	83
لا	7	17

المصدر: من إعداد الطالبة(اعتمادا على الاستبيان وبرنامج SPSS)

الشكل رقم (07): مدى الحصول على دورات تدريبية.

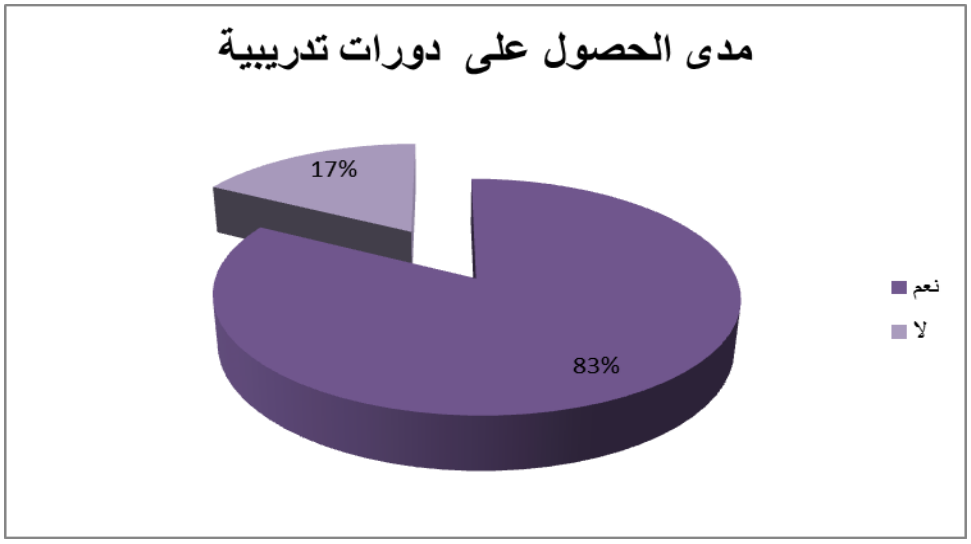

- المصدر: من إعداد الطالبة.

من خلال الجدول رقم (10) والشكل رقم (10)تبين أن أغلب الاجابات بنعم ما يقدر بنسبة 83 % بتكرار34 وهذا راجع للاهتمام المتزايد بهذه المهنة والرغبة في الحصول على مستجداتها بشكل دائم ومتواصل للاستفادة منها في الوظيفة.

ثانيا: تحليل عبارات الدراسة الخاصة بالمتوسطات والانحرافات المعيارية.

جدول رقم(11): تحليل عبارات التحليل المالي والقوائم المالية.

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1-تتفاوت الأطراف المستفيدة من التحليل المالي عند اتخاذ قراراتها سواء من داخل المؤسسة أو من خارجها من حيث اهتمام كل منها بنتائج عمليات التحليل.	4,20	0,78
2-إن عملية التحليل المالي تقتصر على المحتوى الكمي للأرقام الدفترية التي تظهرها البيانات المالية.	3,37	0,91
3-تتطلب عملية التحليل المالي وجود معايير متعددة لقياس الأداء ومقارنة النتائج.	4,34	0,61
4-عند تحليل القوائم المالية لمؤسسة ما يمكن استخدام عدد كبير من النسب المالية .	3,78	1,03
5-الغرض من إعداد التقارير المالية هو توصيل المعلومات المحاسبية بالنسبة لكل الأطراف المتعاملين مع المؤسسة.	3,83	1,04
6-يتم الالتزام بمبدأ الحيطة والحذر عند تقييم وإدراج مختلف الحسابات في القوائم المالية.	4,15	0,61
7-الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ إعداد القوائم المالية.	3,83	0,73
8-تقدم التقارير المالية فور حلول التاريخ المحدد في النصوص القانونية للنظام المحاسبي المالي.	3,76	0,69
9- إن استخدام التحليل المالي في تشخيص نقاط الضعف في القوائم المالية يعد عاملا رئيسيا في تحسين جودة التقارير.	3,59	0,86
10-توحيد المبادئ المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية.	3,54	0,86
11-تسجل العمليات بشكل فوري بعد حدوثها.	3,54	1,14
المعدل العام	3.46	0.86

- **المصدر: من إعداد الطالبة (اعتمادا على الاستبيان و برنامج SPSS).**

يتضح من خلال الجدول رقم (11) أن الأوساط الحسابية لأغلبية العبارات تدل على وجود شبه اتفاق بين أفراد عينة الدراسة، فاحتلت العبارة رقم (03) المرتبة الأولى من إجابات أفراد عينة الدراسة المبحوثة وكان اتجاهها العام بدرجة موافق، ذات الوسط الحسابي 34.4، وبانحراف معياري يقدر بـ0.61، و هذا يعني أنه حتى تتمكن عملية التحليل المالي من قياس الأداء ومقارنة النتائج لابد أن تكون وفق معايير محاسبية متعددة متفق عليها حتى تمكن من سير هذه العملية بشكل صحيح وسليم فدخول بعض الأحكام الذاتية في إعداد القوائم المالية مثل الأحكام المتعلقة بالاستهلاك وتقييم البضائع واحتياطي الديون المشكوك فيها؛ و مدى استمرارية استعمال الأساليب والقواعد المحاسبية إذ أن تغير الأساليب سيؤدي إلى تغير في النتائج.

ثم أخيرا تأتي العبارة رقم (02) حسب آراء أفراد العينة بلغ متوسطها الحسابي 3.37 بانحراف معياري بلغ 0.91 مما يدل على أن التحليل المالي لا يقتصر فقط على حجم الأرقام الدفترية التي تظهر في البيانات المالية وإنما يتعدى اهتمام المحلل المالي في البحث فيما وراء هذه الأرقام من دلالات لتفسيرها وتبويبها لإدخالها في ميزانيات وقوائم لاحقا ليسهل على المدقق الاستنتاجات بعد فحصه للكشوفات المالية.

وبصفة عامة يمكن القول أن جميع آراء أفراد عينة الدراسة حول محور أهمية التحليل المالي في القوائم المالية هي نظرة إيجابية كما هو مشار له في الجدول رقم (11)، حيث يفوق الوسط الحسابي الإجمالي (3.46) وبانحراف معياري قدر بـ (0.86)، وهذا يدل على حالة شبه اتفاق بين أفراد عينة الدراسة المبحوثة بشأن وعيها وإدراكها لتأثير التحليل المالي على القوائم المالية.

مما يدل على أن الأطراف المستفيدة من التحليل المالي تختلف باتخاذ قراراتها على حسب اهتمام كل منها بنتائج التحليل، وأنه عند تحليل القوائم المالية لمؤسسة ما يجب أن يكون وفق نسب ومؤشرات مالية لتتميز هذه القوائم بخصائص تكسبها جودة أكثر لأنه على أساسها يتم إعداد تقرير محافظ الحسابات وبالتالي يكون للتحليل المالي أثر ايجابي على القوائم المالية لأنها تعتبر أهم المدخلات لعملية للتحليل المالي لمؤسسة ما.

جدول رقم (12): تحليل عبارات مدى تمتع محافظ الحسابات بالكفاءة المهنية والاستقلالية لإبداء رأيه في القوائم المالية.

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1-يتمتع محافظ الحسابات بالاستقلالية والنزاهة والموضوعية أثناء أداء عمله.	4,37	0,67
2-لا يستجيب محافظ الحسابات لضغوط الممارسة عليه من ادارة المؤسسة.	4,39	1,44
3-يقوم محافظ الحسابات بعمله مستقلا دون اي اعتبار للمصلحة الشخصية أو لرغبات الادارة .	4,56	0,74
4-تقديم محافظ الحسابات الخدمات الاستشارية للمؤسسة محل المراجعة يؤثر سلبا على استقلاليته.	3,00	0,52
5-يتوفر لدى محافظ الحسابات التأهيل العلمي والعملي لأداء عمله بكفاءة.	4,46	1,32
6-يطلع محافظ الحسابات على مستجدات المهنة.	4,32	1,23
7-يتوفر لدى محافظ الحسابات الكفاءة والمهارة المهنية في تنفيد عمليات المراجعة.	3,80	0,96
8-يرفض محافظ الحسابات قبول أي عملية مراجعة في حالة عدم توفر الكفاءة المهنية اللازمة لإتمامها.	3,32	0,67
9-يشارك محافظ الحسابات في التدريب والتأهيل المستمر والندوات المهنية الخاصة.	3,66	1,44
المعدل العام	3.98	0.91

-المصدر: من إعداد الطالبة (اعتمادا على الاستبيان و برنامج SPSS).

يتضح من خلال الجدول رقم (12) أن الأوساط الحسابية لأغلبية العبارات تدل على وجود شبه اتفاق بين أفراد عينة الدراسة، ، فاحتلت العبارة رقم 3 المرتبة الأولى من إجابات أفراد عينة الدراسة المبحوثة و كان اتجاهها العام بدرجة موافق، ذات الوسط الحسابي 4.56، والانحراف المعياري 0.74، و هذا يعني أن محافظ الحسابات يقوم بأداء عمله بموضوعية واستقلالية حتى يتمكن من التعرف على أداء التحليل المالي للقوائم المالية بشكل صحيح دون اعتبار للمصلحة الشخصية، أما بالنسبة للعبارة رقم 4 التي هي بدورها احتلت المرتبة الأخيرة حسب آراء أفراد العينة، جاءت بمتوسط حسابي قدره 3.00و بانحراف معياري يبلغ 0.52، مما يدل على أنه لما يقوم محافظ الحسابات بتقديم خدمات استشارية للمؤسسة قيد المراجعة يؤثر سلبا على استقلاليته، و هذا ينقص من أدائه و كفاءته في عمله لأن المراجع الأفضل هو الذي يقوم بعمله باستقلالية ونزاهة و موضوعية وبدون ضغوطات من أي جهة كانت.

لذا فهو من خلال كفاءته يقوم بتحليل القوائم المالية فكلما كانت هذه القوائم ذات مصداقية و خالية من الأخطاء والانحرافات فإنها تؤثر ايجابا على تقريره الذي يعده.

اعتمدنا على وضع العبارة الأولى في الاستبيان التي احتلت المرتبة الثالثة، بمتوسط حسابي 4.37 و بانحراف معياري يبلغ 0.67، لأن المحور يرتكز عليها لذا قمنا يوضعها كتمهيد.

وبصفة عامة يمكن القول أن جميع آراء أفراد عينة الدراسة حول محور ما مدى تمتع محافظ الحسابات بالكفاءة المهنية والاستقلالية لإبداء رأيه في القوائم المالية هي ايجابية كما هو مشار له في الجدول رقم (12)، حيث يقدر كلا من الوسط الحسابي الإجمالي بـ (3.98) والانحراف المعياري بـ (0.91)، وهذا يدل على حالة شبه اتفاق بين أفراد عينة الدراسة المبحوثة بشأن حول مدى تمتع محافظ الحسابات بالاستقلالية والنزاهة، وأنه يقوم بعمله إلا إذا كانت تتوفر لديه كفاءة ومهارة مهنية وهو دائما مطلع على مستجدات المهنة من خلال مشاركته في الندوات المهنية ودورات التدريب لإعداد التقرير المالي بشكل صحيح بعد الاطلاع على القوائم المالية ومراجعتها وفحصها. كما أنه لا يستجيب لأي ضغوط من أي جهة كانت ولو من الإدارة فيجب عليه ممارسة مهامه التي يخولها له القانون فقط.

- جدول رقم (13): تحليل عبارات جودة تقارير محافظ الحسابات.

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1-يقوم محافظ الحسابات بدور اكتشاف الغش والأخطاء التي تؤثر على القوائم المالية.	3,85	0,91
2- تتحمل إدارة المؤسسة مسؤولية وجود أخطاء أو غش في القوائم المالية.	3,15	1,03
3-يذكر محافظ الحسابات جميع حالات الغش والخطأ التي تم اكتشافها في تقريره	3,85	0,85
4- يملك محافظ الحسابات القدرة على تحديد ما إذ كانت القوائم المالية تعكس الوضعية المالية للمؤسسة.	3,59	1,02
5-إن اكتشاف الغش والخطأ لا يعتبر هدف أساسي للمراجعة و أن محافظ الحسابات يتحمل مسؤولية محدودة بهذا الخصوص.	3,20	1,16
6-يوفر محافظ الحسابات حماية كبيرة ضد أعمال الغش والمخالفات من خلال التزامه بمعايير المراجعة .	3,39	1,15
7-محافظ الحسابات غير مسؤول عن اكتشاف التصرفات غير القانونية للإدارة وموظفي المؤسسة و التي لها تأثيرا على حسابات المؤسسة.	3,39	1,09
8- محافظ الحسابات غير مسؤول عن إظهار جميع أنواع التحريفات المعتمدة للبيانات المالية.	4,32	0,93
9- يملك محافظ الحسابات القدرة على تأكيد استمرارية المؤسسة.	2,02	0,85
10-الزيارات المتكررة للمؤسسة تزيد من فعالية عمل محافظ الحسابات	4,15	0,72
11- تقدير الوقت اللازم والمناسب لإنجاز المهمة يعزز من موثوقية القوائم المالية.	4,20	0,51
12-يخلو تقرير محافظ الحسابات من التحيز إلى أحد الأطراف المستخدمة للقوائم المالية.	4,05	0,94
13- عدم وجود معايير موحدة للعمل الميداني تؤثر سلبا على عمل محافظ الحسابات.	3,85	0,57
المعدل العام	3.61	0.90

- المصدر: من إعداد الطالبة(اعتمادا على الاستبيان و برنامج SPSS).

يتوضح لنا من خلال الجدول رقم (13) أن الأوساط الحسابية لأغلبية العبارات تدل على وجود شبه اتفاق بين أفراد عينة الدراسة، حيث احتلت العبارة رقم (8) المرتبة الأولى من إجابات أفراد عينة الدراسة المبحوثة، وكان اتجاهها العام بدرجة موافق ذات الوسط الحسابي 4,32، وبانحراف معياري يقدر بـ 0.93، و هذا يعني أن محافظ الحسابات ليس مسؤول عن إظهار جميع أنواع التحريفات المعتمدة للبيانات المالية، وهذا يرجع إلى أن الادارة هي الأخرى مسؤولة عن الأخطاء والانحرافات التي بالقوائم المالية بعد عملية التحليل المالي.

أما بالنسبة للعبارة رقم (9) التي هي بدورها احتلت المرتبة الأخيرة بدرجة غير موافق حسب آراء أفراد العينة، جاءت بمتوسط حسابي قدره 2.02 وبانحراف معياري يبلغ 0.85 وبدرجة غير موافق، مما يدل على أن محافظ الحسابات ليس هو الذي يملك القدرة على استمرارية المؤسسة لأنه لا يعتبر من المساهمين فيها فهو يبين الوضعية المالية لها فقط من خلال إطلاعه وفحصه للقوائم المالية فمثلا يمكن أن يتم حل الشركة بإرادة الشركاء أو لظروف لا تتعلق بالوضعية المالية للمؤسسة(كشركات التضامن مثلا).

وبصفة عامة يمكن القول أن جميع آراء أفراد عينة الدراسة حول محور جودة تقارير محافظ الحسابات هي إيجابية كما هو مشار له في الجدول رقم (13)، حيث يفوق الوسط الحسابي الإجمالي (3.61) وبانحراف معياري قدر بـ (0.90)، وهذا يدل على حالة شبه اتفاق بين أفراد عينة الدراسة المبحوثة بشأن وعيها لجودة تقرير محافظ الحسابات الذي يرتكز على درجة اكتشاف الانحرافات والأخطاء الواردة في القوائم المالية التي تمثل مخرجات النظام المحاسبي، و أن يتم الافصاح في تقريره عن كل قصور يراه بعد فحصه للقوائم المالية، ويجب أن لا يكون تقريره متحيز إلى أحد الأطراف المستعملة للقوائم المالية لأن عمله يجب أن يكون بموضوعية واستقلالية ويجب الالتزام بالمعايير في العمل.

– كما لا يجب أن تتوقف مهمة محافظ الحسابات عند مراجعة الحسابات فقط، فعليه أن يعمل للحفاظ على مصالح الشركاء، فهو يتدخل كملاحظ للشركة من أجل الوقاية وتجنب المشاكل، فيقوم بمراقبة تقديرية للمستندات في حالة ما لاحظ وجود أشياء قد تؤثر سلبا على سير العمل فعليه الإبلاغ لتجنب أي مشكلة قد تحدث، فهذا التحذير القصد منه هو جعل المسيرين أمام مسؤولياتهم.

الجدول رقم (14): يوضح تحليل محاور الدراسة.

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1- تحليل عبارات التحليل المالي والقوائم المالية.	**3.46**	**0.86**
2- مدى تمتع محافظ الحسابات بالكفاءة المهنية والاستقلالية لإبداء رأيه في القوائم المالية.	**3.98**	**0.91**
3- جودة تقارير محافظ الحسابات	**3.61**	**0.90**
المجموع	**3.68**	**0.89**

-المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج SPSS.

يتضح من خلال الجدول (14) أن المتغيرات متقاربة و متغير محافظ الحسابات يحتل الريادة بمتوسط حسابي 3.98 وانحراف معياري 0.91، ثم يأتي بعده متغير جودة تقارير محافظ الحسابات بمتوسط حسابي3.61 و انحراف معياري 0.90، و في الأخير يأتي متغير التحليل المالي للقوائم المالية.

فكما تشير نتائج التحليل الوصفي لمحاور الدراسة، إلى أن الوسط الحسابي الإجمالي بلغ (3.68) بانحراف معياري (0.89)، مما يعني على أن إجابات أفراد عينة الدراسة المبحوثة تتفق إلى حد كبير على عبارات الاستبيان ككل وهذا حسب سلم ليكارت.

المطلب الثاني: نتائج الدراسة و اختبار الفرضيات.

أولا: اختبار الفرضيات.

من خلال تحليل نتائج الاستبيان والأدوات الاحصائية توصلنا إلى أن:

الفرضية الأولى:" للتحليل المالي أهمية في إعداد القوائم المالية"؛

من خلال المحور الأول من الاستبيان تبين أن للتحليل المالي أهمية في إعداد القوائم المالية وهذا حسب آراء أفراد عينة الدراسة التي عبر عنها المتوسط الحسابي العام الذي بلغ3.46 و الانحراف المعياري الذي بلغ هو الآخر 0.86 ذات الاتجاه العام موافق حسب سلم ليكارت، هذا يعني أن هناك علاقة بين التحليل المالي والقوائم المالية وأنه يساهم في إعداد القوائم المالية عن طريق النسب المالية لتحويل الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية من مجرد أرقام مطلقة بدون دلالات إلى أرقام لها دلالات لغرض الحصول على معلومات استفيد منها كل الجهات، كما تتمتع خصائص هذه القوائم بالدقة والوضوح والصدق، وهذا ما أملته عبارات الاستبيان الأخرى التي كانت كلها مقبولة، ولهذه النتائج نقبل الفرضية الأولى.

أما بالنسبة للفرضية الثانية:" يتمتع محافظ الحسابات بالكفاءة المهنية والاستقلالية والنزاهة في أداء عمله لإبداء رأيه في القوائم المالية".

- من خلال المحور الثاني من الاستبيان تبين أن محافظ الحسابات يتمتع الحسابات بالكفاءة المهنية والاستقلالية والنزاهة في أداء عمله لإبداء رأيه في القوائم المالية، وهذا حسب آراء أفراد عينة الدراسة التي عبر عنها المتوسط الحسابي العام الذي بلغ 3.98 و الانحراف المعياري الذي بلغ هو الآخر 0.91 ذات الاتجاه العام موافق حسب سلم ليكارت، يعني أن محافظ الحسابات يتمتع بالكفاءة والاستقلالية والنزاهة من خلال إبداء رأيه حول مصداقية القوائم المالية وتقييمها؛ كما يقوم بمراقبة الحسابات و التأكد من صحتها وشرعيته ؛ وتقديم النتائج للجهات التي خولت له هذه المهمة؛ و المصادقة على الحسابات السنوية بدون أي حياد أو تحيز، وهذا ما أملته عبارات الاستبيان الأخرى التي كانت مقبولة.

ولهذه النتائج نقبل الفرضية الثانية .

وأخيرا الفرضية الثالثة: ترتكز جودة تقرير محافظ الحسابات على درجة اكتشاف محافظ الحسابات للأخطاء والمخالفات التي توجد بالقوائم المالية.

– من خلال المحور الثالث من الاستبيان تبين أن جودة تقرير محافظ الحسابات ترتكز على درجة اكتشاف محافظ الحسابات للأخطاء والمخالفات التي توجد بالقوائم المالية، وهذا حسب آراء أفراد عينة الدراسة التي عبر عنها

المتوسط الحسابي العام الذي بلغ 3.68 و الانحراف المعياري الذي بلغ هو الآخر 0.89 ذات الاتجاه العام موافق حسب سلم ليكارت، يعني أن جميع أفراد العينة يوافقون على أن جودة تقرير محافظ الحسابات ترتكز على درجة اكتشاف الأخطاء والمخالفات التي توجد بالقوائم المالية، لأن عملية التحليل المالي تزيد من فاعلية التدقيق فمن خلال التحليل بالنسب (نسبة الربحية؛ ونسبة السيولة؛ ونسب الأداء؛ ونسب هيكل رأس المال؛ ونسب المؤشرات السوقية...) للقوائم المالية يتم كشف الأخطاء فيها فمثلا جدول حسابات النتائج يمكن اكتشاف فيه أنه لم يتم تحصيل كل إيرادات المبيعات أو أنه باقي أقساط قرض لم يتم تسديدها. بحيث يتم التقرير عن هذه الأخطاء في تقرير محافظ الحسابات ليتم تصحيحها و معالجتها من خلال التزامه بمعايير المراجعة المتعارف عليها، وهذا ما أملته عبارات الاستبيان الأخرى التي كانت كلها مقبولة، وبالتالي نقبل هذه الفرضية.

ثانيا: نتائج الدراسة.

– إن التحليل المالي لا يقتصر فقط على المحتوى الكمي للأرقام الدفترية التي تظهرها البيانات المالية.

– إن عملية اكتشاف الخطأ والغش ليست من مسؤوليات محافظ الحسابات لوحده، فهي أيضا من اختصاص الإدارة.

– عند القيام بعملية التحليل المالي يجب الالتزام بقواعد ومعايير.

– لما تكون عملية التحليل المالي كفؤة تكسب القوائم المالية خصائص كالمصداقية، الملائمة، المقارنة ...إلخ.

– لما يتم كشف الأخطاء والانحرافات الموجودة بالقوائم المالية فان تقرير محافظ الحسابات يكون ذو جودة عالية.

– ترتكز جودة تقارير محافظ الحسابات على مدى اكتشافه للأخطاء والانحرافات والتقرير عنها لتصحيحها من خلال التزامه بمعايير المراجعة.

– إن أغلبية إطارات المؤسسة هم من حملة شهادة دراسات عليا إذ بلغت نسبتهم أكثر من 51% من إجمالي العينة المدروسة.

– 39 % النسبة الأكبر من أفراد عينة الدراسة لديهم خبرة من 6 سنة إلى 10 سنوات إذ يمثلون 16 من أفراد العينة.

خلاصة الفصل:

من خلال التطرق في هذا الفصل إلى محاولة قياس مدى مساهمة التحليل المالي في تحسين جودة تقارير محافظ الحسابات، بالاعتماد على تقنيتي الاستبيان و المقابلة الشخصية اللتان ساعدتا على جمع البيانات و الحصول على إجابات أفراد عينة الدراسة التي قمنا بمعالجتها بالاستعانة ببرنامج EXCEL إصدار 2010 و 20SPSS ثم بعد ذلك قمنا بعرض النتائج المتحصل عليها عن طريق دوائر نسبية و جداول، وأخيرا حاولنا تحليل وتفسير النتائج ومناقشتها محاولة منا للتوصل إلى نتائج يمكن إيجازها في ما يلي:

– وجود علاقة قوية طردية بين التحليل المالي والقوائم المالية.

- إن التحليل المالي لا يقتصر فقط على المحتوى الكمي للأرقام الدفترية التي تظهرها البيانات المالية.

– إن عملية اكتشاف الخطأ والغش ليست من مسؤوليات محافظ الحسابات لوحده، فهي أيضا من اختصاص الإدارة.

– عند القيام بعملية التحليل المالي يجب الالتزام بقواعد ومعايير.

– لما تكون عملية التحليل المالي كفؤة تكسب القوائم المالية خصائص كالمصداقية، الملائمة، المقارنة ...إلخ.

– لما يتم كشف الأخطاء والانحرافات الموجودة بالقوائم المالية فان تقرير محافظ الحسابات يكون ذو جودة عالية.

خاتمة:

لقد قمنا من خلال هذه الدراسة بالبحث عن دور بالتحليل المالي للقوائم المالية في تحسين جودة تقارير محافظ الحسابات كما حاولنا تحديد أهميته في المؤسسات الاقتصادية، وتأكيد أن جودة تقارير محافظ الحسابات ترتكز على مدى كفاءة التحليل المالي المعاصر في توفير معلومات واضحة وكافية حول الوضعية المالية للمؤسسة و المركز المالي لها من خلال استخدامه لأدواته و أساليبه، وذلك عن طريق القوائم المالية التي تعبر عن ذلك فيجب أن تتمتع بالخصائص المنصوص و المتفق عليها في المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS، لأنه على أساسها يتم إعداد تقرير محافظ الحسابات الذي ترتكز جودته على درجة اكتشاف الأخطاء والانحرافات الواقعة فيها، وهذا طبعا يرجع للتحليل المالي لهذه القوائم المالية.

وللإلمام بحيثيات الموضوع قمنا بتقسيمه إلى جزئين، فصل نظري تناولنا من خلاله دراسة أساسيات التحليل المالي والقوائم المالية وتقارير محافظ الحسابات، وكذا عرض بعض الدراسات في الموضوع، وفصل تطبيقي يتناول إجراء دراسة ميدانية لعينة من الخبراء المحاسبيين ومحافظي الحسابات والمحاسبين، وهذا بالاعتماد على تقنيتي المقابلة الشخصية والاستبيان، وعليه يمكن تلخيص نتائج الدراسة والتوصيات وكذا أفاق الدراسة في ما يلي:

نقد وتفسير الفرضيات:

من خلال ما تم عرضه في سياق الإجابة على الإشكالية المطروحة، تم اختبار صحة الفرضيات من عدمها والتي وضعت كإجابات مسبقة كما يلي:

الفرضية الأولى: "للتحليل المالي أهمية في إعداد القوائم المالية".

من خلال الجزء النظري و تحليل إجابات أفراد العينة عن طريق الاستبانة، حيث نجد أن أغلب أفراد العينة يوافقون على الأثر الإيجابي بين التحليل المالي والقوائم المالية وساهمته في إعداد القوائم عن طريق النسب المالية لتحويل الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية من مجرد أرقام مطلقة بدون دلالات إلى أرقام لها دلالات لغرض الحصول على معلومات استفيد منها كل الجهات، كما تتمتع خصائص هذه القوائم بالدقة والوضوح والصدق، ولهذه النتائج نقبل الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية: "يتمتع محافظ الحسابات بالكفاءة المهنية والاستقلالية والنزاهة في أداء عمله لإبداء رأيه في القوائم المالية".

- بعد التطرق إلى الجزء النظري، ومن خلال تحليل إجابات أفراد العينة عن طريق الاستبيان المطروح توضح أن أغلبية أفراد العينة يوافقون على أن محافظ الحسابات يتمتع بالكفاءة والاستقلالية والنزاهة من خلال إبداء رأيه حول مصداقية القوائم المالية وتقييمها؛ كما يقوم بمراقبة الحسابات و التأكد من صحتها وشرعيته ؛ وتقديم النتائج للجهات التي خولت له هذه المهمة؛ و المصادقة على الحسابات السنوية بدون أي حياد أو تحيز، ولهذه النتائج نقبل الفرضية الأولى.

الفرضية الثالثة: "ترتكز جودة تقرير محافظ الحسابات على درجة اكتشاف محافظ الحسابات للأخطاء والمخالفات التي توجد بالقوائم المالية".

- بعد التطرق إلى الجزء النظري و من خلال تحليل إجابات أفراد العينة عن طريق الاستبيان المطروح، تبين أن جميع أفراد العينة يوافقون على أن جودة تقرير محافظ الحسابات ترتكز على درجة اكتشاف الأخطاء والمخالفات التي توجد بالقوائم المالية، لأن عملية التحليل المالي تزيد من فاعلية التدقيق فمن خلال التحليل بالنسب (نسبة الربحية؛ ونسبة السيولة؛ ونسب الأداء؛ ونسب هيكل رأس المال؛ ونسب المؤشرات السوقية...) للقوائم المالية يتم كشف الأخطاء فيها فمثلا جدول حسابات النتائج يمكن اكتشاف فيه أنه لم يتم تحصيل كل إيرادات المبيعات أو أنه باقي أقساط قرض لم يتم تسديدها. بحيث يتم التقرير عن هذه الأخطاء في تقرير محافظ الحسابات ليتم تصحيحها و معالجتها من خلال التزامه بمعايير المراجعة المتعارف عليها. وبالتالي نقبل هذه الفرضية.

- **الفرضية الرابعة:** " توجد علاقة بين التحليل المالي و جودة تقارير محافظ الحسابات".

بعد التطرق إلى الجزء النظري، والمقابلة الشخصية، تبين أن هناك علاقة طردية موجبة بين التحليل المالي و جودة تقارير محافظ الحسابات فكلما كانت عملية التحليل المالي ناجحة وفعالة ودرجة اكتشاف الأخطاء في القوائم المالية عالية والالتزام بتصحيحها ومعالجتها كما في التقرير الذي يعده محافظ الحسابات، أدت إلى التحسين من جودة هذه التقارير، وبالتالي نقبل هذه الفرضية.

النتائج و التوصيات المتعلقة بالبحث:

1-النتائج:

بعد معالجتنا لموضوع البحث خلصنا إلى النتائج التالية:

- الهدف من التحليل المالي هو معرفة الوضعية المالية للمؤسسة خلال فترة أو فترات معينة.
- إن مسؤولية كشف الأخطاء والانحرافات ليست فقط من مسؤولية محافظ الحسابات فهي تخص الادارة أيضا.
- إن القوائم المالية المدققة تشكل أساسًا لاستنباط الكثير من التحليل المالي عن طريق النسب المالية (نسبة الربحية، ونسبة السيولة، ونسب الأداء ، ونسب هيكل رأس المال، ونسب المؤشرات السوقية) وكذلك تحليل الاتجاهات بحيث تمكن مراجع الحسابات من تقييم جوانب كثيرة من نشاط المؤسسة والتنبؤ باحتمالات المستقبل.

- وجود علاقة قوية طردية بين التحليل المالي والقوائم المالية.

-هناك تأثير ايجابي للتحليل المالي على القوائم المالية.

- إن التحليل المالي لا يقتصر فقط على المحتوى الكمي للأرقام الدفترية التي تظهرها البيانات المالية.
- إن عملية اكتشاف الخطأ والغش ليست من مسؤوليات محافظ الحسابات لوحده، فهي أيضا من اختصاص الإدارة.
- عند القيام بعملية التحليل المالي يجب الالتزام بالقواعد والمعايير المتفق عليها.

لما تكون عملية التحليل المالي كفؤة تكسب القوائم المالية خصائص كالمصداقية، الملائمة، المقارنة ...إلخ.

- لما يتم كشف الأخطاء والانحرافات الموجودة بالقوائم المالية والالتزام بتنفيد توصيات التقرير محافظ الحسابات يكسب هذا التقرير جودة عالية.
- يجب أن يشير مراقب الحسابات إلى أسباب القصور في تقريره، إذا رأى قصورا في كمية أو نوعية أو محتوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية والملاحظات المرفقة لها.

2-التوصيات:

استنادا إلى الدراسة التي قمنا بها خلصنا إلى جملة من التوصيات وهي:

- القيام بحفظ الوثائق والمستندات المحاسبية كي تساعد المراجع الداخلي والخارجي أثناء عمله لعملية الرقابة.

- تقديم كل القوائم المالية لمحافظ الحسابات فورا ما إن طلبها.
- العمل على القوانين والتنظيمات التي يقرها المجلس الوطني للمحاسبة بشكل رسمي ودائم .
- الاعتماد على المعايير المالية الدولية في إعداد القوائم المالية.
- إلزامية وجود مراجع داخلي لدى المؤسسات الاقتصادية لمراجعة الأعمال بشكل دوري ومنتظم.
- اشعار الادارة بمسؤولية كشف الأخطاء والانحرافات الواردة بالقوائم المالية.
- يجب على المؤسسات فرض حضور أو المشاركة في دورات تدريبية و تكوينية لمختلف المحاسبين للاطلاع على مستجدات المهنة.

- **آفاق الدراسة:**

من أجل مواصلة البحث في مجال التحليل المالي و القوائم المالية وتقارير محافظ الحسابات، نقترح بعض المواضيع كآفاق للدراسة:

- دراسة محتوى الملاحق وأهميتها في فهم أفضل للقوائم المالية وتقارير محافظ الحسابات بأنواعها.
- ممكن دراسة التحليل المالي مع تقارير محافظ الحسابات و إجراء دراسة ميدانية حول كيفية إعداد تقارير محافظ الحسابات من خلال القوائم المالية.
- دور تقارير محافظ الحسابات في الرفع من قيمة المؤسسة.

1- قائمة المراجع باللغة العربية:

❖ الكتب:

1 - أحمد توفيق جميل "الإدارة المالية "درا النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، بدون طبعة، سنة 1980.

2- أمين السيد أحمد لطفي، **إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2008.

3- حمزة الزبيدي، **التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**، مؤسسة الوراق، الأردن، عمان، بدون طبعة، 2000 .

4- حنفي عبد الغفار، **مدخل معاصر في الإدارة المالية**، الإسكندرية، الدار الجامعية مصر، بدون طبعة، 2002.

5- خلدون إبراهيم شريفات، إدارة و تحليل مالي، دار وائل للنشر، الأردن الطبعة الأولى، ، 2001.

7- عبد الفتاح الصحن وآخرون، **أسس المراجعة**، الأسس العلمية والعملية، الدار الجامعية، بدون طبعة.

8-عبد الغفار حنفي، الادارة المالية مدخل اتخاذ القرارات، مطابع الأمل الجامعية، بيروت، بدون طبعة، 2006.

9- عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون، **أصول المراجعة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، بدون طبعة، 2000.

10- عقل مفلح، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**، دار أجنادين للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، عمان، 2006.

11- كمال الدين الدهراوى، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، بدون طبعة، 2006.

12- مبارك لسلوس، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

13- محمد المبروك أبو زيد، **التحليل المالي شركات واسواق مالية**، دار المريخ، الرياض، الطبعة الثانية، 2009.

14- محمد بوتين، **المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون-الجزائر، الطبعة الثانية، 2005.

15- محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني**، دار وائل للطباعة والنشر، عمان الطبعة الأولى، 2003.

16- محمد مطر، **مبادئ المحاسبة المالية**، دار وائل، عمان، الطبعة الرابعة، 2007.

17- منير إبراهيم هندى، **الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، الطبعة الخامسة، 2003.

❖ **الملتقيات والمؤتمرات:**

18-تومي ميلود وعلون محمد لمين، **تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات على عملية التدقيق**، الملتقى الوطني حول تأهيل مهنة التدقيق لمواجهة الأزمات المالية والمشاكل المحاسبية المعاصرة للمؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، يومي 20 – 21 نوفمبر2010.

19-خديجة لدرع، ليلى عبد الرحيم، **قائمة المركز المالي في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد**، ملتقى وطني حول معايير المحاسبة الدولية IAS 1 و المؤسسات الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق و التطبيق، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي سوق أهراس، يومي 25 و 26 ماي، 2010.

20-رواني بوحفص، **تنظيم مهنة التدقيق في الجزائر على ضوء القانون 1/10**، الملتقى الوطني الرابع حول تأهيل مهنة التدقيق لمواجهة الأزمات المالية والمشاكل المحاسبية المعاصرة للمؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، يومي 20 – 21 نوفمبر2010.

21-عمورة جمال و سايح فايز، **مسؤولية التدقيق على تأمين السوق المالي في ظل الأزمات المالية**، الملتقى الوطني الرابع حول تأهيل مهنة التدقيق لمواجهة الازمات المالية والمشاكل المحاسبية المعاصرة للمؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، يومي 20 – 21 نوفمبر2010.

22- فارس جميل حسين الصوفي، **مدى تقيد محافظ الحسابات بقواعد السلوك المهني دراسة تطبيقية في الجزائر**، متطلبات مهنة المحاسبة والتدقيق ودورهما في الإصلاح المحاسبي الواقع- المعوقات- الحلول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غارداية، يومي 01-02 ديسمبر 2014.

23- قرش عبد القادر و غروي خالد، **العلاقة بين معايير الإبلاغ المالي الدولية و معاير المراجعة الدولية**، متطلبات مهنة المحاسبة والتدقيق ودورهما في الإصلاح المحاسبي الواقع- المعوقات- الحلول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غارداية، يومي 01-02 ديسمبر 2014.

24- قوادري محمد، **قياس بنود القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية ias/ifrs** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادي والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، جويلية 2010.

25- محمد الهادي ضيف الله، **جودة المعلومات المالية ودورها في اتخاد القرارات الاستثمارية**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2010.

26- منور أوسرير، محمد مجبر، **أثر النظام المحاسبي المالي الجديد على عرض القوائم المالية**، تطبيق الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبة الدولية تجارب تطبيقات وآفاق، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، يومي 17 و 18 جانفي، 2010.

27- هواري سويسي، بدر الزمان خمقاني، **نموذج مقترح لتقييم مستوى جودة المعلومات المالية المقدمة من تطبيق النظام المحاسبي المالي**، الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 29 و 30 نوفمبر 2011.

28- هوام جمعة، **مدى ملاءمة القيمة العادلة للتقرير المالي**، الملتقى الوطني حول المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة،2010.

❖ **المذكرات والأطروحات:**

29- صلاح حواس، **التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية في العلوم التجارية**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2008.

30- مخباط أمينة، **مهمة محافظ الحسابات في الشركات التجارية**، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالمدية، 2007- 2008.

31-مشري حسناء، **دور وأهمية القوائم المالية في اتخاذ القرارات**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف،2007- 2008.

32-وسيلة بوخالفي، **دور الراجعة الخارجية في تحسين جودة القوائم المالية دراسة عينة من تقارير محافظي الحسابات بولاية ورقلة للفترة ما بين 2008-2012**، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير وعلوم تجارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012-2013.

❖ **القرارات، القوانين، المراسيم:**

33- القرار المؤرخ في 26 جوان 2008، **المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد19.

34-القانون رقم 10-1المؤرخ في 29 جوان 2010، **المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد42.

35- القانون رقم96- 13 المؤرخ في 15 أفريل1996، **الخاص بالعمل المهني**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد24.

36-القانون رقم 91-08 المؤرخ في 27 أفريل 1991، **المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ** الحسابات

37- والمحاسب المعتمد الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد20 .

المرسوم التنفيذي رقم92-20المؤرخ في 12جانفي1992، المعدل والمتمم، **المتضمن تحديد وتشكيل مجلس النقابة الوطنية للخبراء المحاسبين و محافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين ويضبط اختصاصه وقواعد عمله**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد.

38- المرسوم التنفيذي رقم96- 136 المؤرخ في 15 أفريل1996، **المتعلق بقانون أخلاقيات مهنة الخبير المحاسب، محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

2- المراجع باللغة الأجنبية:

39- Barneto pasca, **Normes IFRS application aux états Financiers**, 2édition,Dunod,Paris,2006.

3- المواقع الالكترونية:

40 - www.starimes.com/ f.aspx?t=32888528, 14/04/2015,a16:50.

41- http:// www.djelfa.info/vb/showthread.php?t=421397?, 15/04/2015,a22:31.

الملحق رقم (01): استمارة الاستبيان

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التربية والتعليم العالي

جامعة غارداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

استبيان (استمارة)

الأخ الكريم – الأخت الكريمة

تحية طيبة وبعد:

في إطار التحضير لمذكرة التخرج التي تندرج ضمن متطلبات الحصول على شهادة **الماستر** في **العلوم التجارية** تخصص **مالية مؤسسة** بجامعة-غارداية – تحت عنوان" **دور التحليل المالي في تحسين جودة تقارير محافظ الحسابات.**"

يسرني أن أضع بين أيديكم هذا الاستبيان بهدف الحصول على آرائكم ومقترحاتكم حول ما تضمنه من تساؤلات. لذا يرجى التكرم بالإجابة على الأسئلة التالية بتمعن بوضع إشارة (**X**) في الخانة التي تتفق مع رأيك كمساعدة منكم على إنجاح الدراسة لأن هذا الاستبيان يعتبر جزءا أساسيا من البحث.

علما أن إجابتكم ستحظى بالسرية التامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط وستوضع نتائج الدراسة تحت تصرفكم في أي وقت وليس مطلوب منك ذكر اسمك أو عنوانك، شاكرة لكم سلفا جهودكم المباركة وحسن تعاونكم.

khadojajanaa@gmail.com

الطالبة: بحيصة خديجة

الجزء الأول: لو تكرمت بذكر بعض المعلومات العامة الآتية من أجل استكمال البيانات الخاصة بالبحث وهي:

1- **الجنس:** ذكر [ ] أنثى [ ]

2- **العمر:** أقل من 25 سنة [ ] ، 26 – 30 سنة [ ] ، 31 – 40 سنة [ ] ، 41 سنة من أكثر [ ]

3- **المؤهل العلمي:** ثانوي فأقل [ ] بكالوريا [ ] جامعي [ ] دراسات عليا [ ]

4- الوظيفة المهنية: خبير محاسبي [ ] محافظ الحسابات [ ] محاسب معتمد [ ] أستاذ في المحاسبة [ ]
مساعد المحاسب [ ] محاسب لدى مؤسسة[ ]

5- **الخبرة المهنية:** 5 سنوات فأقل[ ]، 6- 10 سنوات [ ]، 11 – 15 سنة [ ]
16- 20 سنة [ ] 21 سنة فأكثر[ ]

6- مدى حصولكم على برامج تدريبية حول منهج عمل مهام و مسؤوليات محافظ الحسابات (ندوات مؤتمرات):

نعم [ ] لا[ ]

الجزء الثاني: يتضمن هذا الجزء أسئلة حول كيف يساهم التحليل المالي في تحسين جودة تقارير محافظ الحسابات.

الرجاء وضع علامة(×) أمام الاجابة المناسبة حسب رأيك.

المحور الأول: التحليل المالي و القوائم المالية

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تتفاوت الأطراف المستفيدة من التحليل المالي عند اتخاذ قراراتها سواء من داخل المؤسسة أو من خارجها من حيث اهتمام كل منها بنتائج عمليات التحليل.					
2	إن عملية التحليل المالي تقتصر على المحتوى الكمي للأرقام الدفترية التي تظهرها البيانات المالية .					
3	تتطلب عملية التحليل المالي وجود معايير متعددة لقياس الأداء ومقارنة النتائج.					
4	عند تحليل القوائم المالية لمؤسسة ما يمكن استخدام عدد كبير من النسب المالية .					
5	الغرض من إعداد التقارير المالية هو توصيل المعلومات المحاسبية بالنسبة لكل الأطراف المتعاملين مع المؤسسة.					
6	يتم الالتزام بمبدأ الحيطة والحذر عند تقييم وإدراج مختلف الحسابات في القوائم المالية.					
7	الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ إعداد القوائم المالية.					
8	تقدم التقارير المالية فور حلول التاريخ المحدد في النصوص القانونية للنظام المحاسبي المالي.					
9	إن استخدام التحليل المالي في تشخيص نقاط الضعف في القوائم المالية يعد عاملا رئيسيا في تحسين جودة التقارير.					
10	إعداد وتقديم تقارير مالية دورية تقدم للمستخدمين خلال فترات محددة.					
11	تسجل العمليات بشكل فوري بعد حدوثها.					

المحورالثاني: تحليل عبارات مدى تمتع محافظ الحسابات بالكفاءة المهنية والاستقلالية لإبداء رأيه في القوائم المالية.

رقم العبارة	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يتمتع محافظ الحسابات بالاستقلالية والنزاهة والموضوعية أثناء أداء عمله.					
2	لا يستجيب محافظ الحسابات لضغوط الممارسة عليه من ادارة المؤسسة.					
3	يقوم محافظ الحسابات بعمله مستقلا دون اي اعتبار للمصلحة الشخصية أو لرغبات الادارة .					
4	تقديم محافظ الحسابات الخدمات الاستشارية للمؤسسة محل المراجعة يؤثر سلبا على استقلاليته.					
5	يتوفر لدى محافظ الحسابات التأهيل العلمي والعملي لأداء عمله بكفاءة.					
6	يطلع محافظ الحسابات على مستجدات المهنة.					
7	يتوفر لدى محافظ الحسابات الكفاءة والمهارة المهنية في تنفيد عمليات المراجعة .					
8	يرفض محافظ الحسابات قبول أي عملية مراجعة في حالة عدم توفر الكفاءة المهنية اللازمة لإتمامها.					
9	يشارك محافظ الحسابات في التدريب والتأهيل المستمر والندوات المهنية الخاصة.					

المحور الثالث : ترتكز الجودة على درجة اكتشاف محافظ الحسابات للأخطاء والمخالفات التي توجد بالقوائم المالية.

رقم العبارة	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يقوم محافظ الحسابات بدور اكتشاف الغش والأخطاء التي تؤثر على القوائم المالية.					
2	تتحمل إدارة المؤسسة مسؤولية وجود أخطاء أو غش في القوائم المالية.					
3	يذكر محافظ الحسابات جميع حالات الغش والخطأ التي تم اكتشافها في تقريره					
4	يملك محافظ الحسابات القدرة على تحديد ما إذ كانت القوائم المالية تعكس الوضعية المالية للمؤسسة.					
5	إن اكتشاف الغش والخطأ لا يعتبر هدف أساسي للمراجعة وان محافظ الحسابات يتحمل مسؤولية محدودة بهذا الخصوص.					
6	يوفر محافظ الحسابات حماية كبيرة ضد أعمال الغش والمخالفات من خلال التزامه					

	بمعايير المراجعة .					
7	محافظ الحسابات غير مسؤول عن اكتشاف التصرفات غير القانونية للإدارة وموظفي المؤسسة و التي لها تأثيرا على حسابات المؤسسة.					
8	محافظ الحسابات غير مسؤول عن اظهار جميع أنواع التحريفات المعتمدة للبيانات المالية.					
9	يملك محافظ الحسابات القدرة على تأكيد استمرارية المؤسسة.					
10	الزيارات المتكررة للمؤسسة تزيد من فعالية عمل محافظ الحسابات.					
11	تقدير الوقت اللازم والمناسب لإنجاز المهمة يعزز من موثوقية القوائم المالية.					
12	يخلو تقرير محافظ الحسابات من التحيز إلى أحد الأطراف المستخدمة للقوائم المالية.					
13	عدم وجود معايير موحدة للعمل الميداني تؤثر سلبا على عمل محافظ الحسابات.					

تمنياتي لكم بالتوفيق مع جزيل الشكر

الملحق رقم(02): مخرجات نظام SPSS

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
, 675	33

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
q1	41	2	5	4,20	,782
q2	41	2	5	3,37	,915
q3	41	2	5	4,34	,617
q4	41	2	5	3,78	1,037
q5	41	1	5	3,83	1,046
q6	41	2	5	4,15	,615
q7	41	2	5	3,83	,738
q8	41	1	5	3,76	,699
q9	41	2	5	3,59	,865
q10	41	2	5	3,54	,869
q11	41	1	5	3,54	1,142
N valide (listwise)	41				

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
q12	41	3	5	4,37	,581
q13	41	2	5	4,39	,862
q15	41	1	5	3,00	1,449
q16	41	1	5	1,54	,745
q17	41	1	3	1,68	,521
q14	41	2	5	4,56	,673
q18	41	1	5	2,15	1,295
q19	41	1	5	2,68	1,234
q20	41	1	5	2,34	,965
N valide (listwise)	41				

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
q21	41	1	5	2,15	,910
q22	41	1	5	2,90	1,044
q23	41	1	5	2,15	,853
q24	41	1	5	2,41	1,024
q25	41	1	5	2,80	1,167
q26	41	1	5	2,22	,936
q27	41	1	5	2,66	1,109
q28	41	1	5	1,68	,934
q29	41	1	5	2,02	,851
q30	41	1	4	1,85	,727
q31	41	1	3	1,80	,511
q32	41	1	4	2,00	1,000
q33	41	1	3	2,15	,573
N valide (listwise)	41				

		Effectifs	Pourcentage
Valide	محافظ حسابات	11	26.80
	محاسب معتمد	9	
	خبير محاسبي	3	22
	محاسب لدى مؤسسة	8	7.31
	مساعد محاسب	4	19.51
	أستاذ في المحاسبة	6	9.75
	Total	41	14.63

v2

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	39	95,1	95,1	95,1
	أنثى	2	4,9	4,9	100,0
	Total	41	100,0	100,0	

v3

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	سنة 25 من أقل	1	2,4	2,4	2,4
	26-30 سنة	7	17,1	17,1	19,5
	31_40	23	56,1	56,1	75,6
	41فأكثر سنة	10	24,4	24,4	100,0
	Total	41	100,0	100,0	

v4

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	05فأقل سنوات	9	22,0	22,0	22,0
	6_10	16	39,0	39,0	61,0
	11_15	10	24,4	24,4	85,4
	16_20	6	14,6	14,6	100,0
	Total	41	100,0	100,0	

v5

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بكالوريا	2	4,9	4,9	4,9
	جامعي	18	43,9	43,9	48,8
	عليا دراسات	21	51,2	51,2	100,0
	Total	41	100,0	100,0	

v6

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	,01	1	2,4	2,4	2,4
	نعم	33	80,5	80,5	82,9
	لا	7	17,1	17,1	100,0

الملحق رقم (03): نموذج التقرير العام لمحافظ الحسابات

-شهادة بدون تحفظ-

تطبيقا للمهمة التي كلفت بها من طرف جمعيتكم المنعقدة بـ.....، يشرفني أن أقدم لكم تقريري حول الحسابات السنوية للنشاط الذي يغطي الفترة من .....إلى .....

تقرير حول المراقبة والشهادة: 1

أ. قمت بمراقبة الحسابات السنوية لشركتكم لهذا النشاط 2

" ملاحظات وتصريحات حول احتمال عدم الدقة وعدم الشرعية اللتين لا تعارضا الشهادة "

ب. قمت بالتحقيق حول مصداقية المعلومات المتعلقة بالحالة المالية وبالحسابات المعطاة في المستندات الموجهة إلى ذوي الأسهم أو التي وضعت تحت تصرفهم بمناسبة الجمعية العامة.

"ملاحظات ومعلومات إضافية محتملة".

ج. نظرا للاجتهادات التي قمت بها لتوصيات المهنة، بإمكاني الشهادة بأن الحسابات السنوية كما تظهر في الصفحات .....لهذا التقرير شرعية وذات مصداقية كما أنها تعطي صورة وفية لنتيجة عمليات النشاط الماضي، إلى الحالة المالية وممتلكات شركتكم في نهاية النشاط.

2-معلومات :

تم في .....

يوم.....

الإمضاء .....

ملاحظة: يجب تأشير الحسابات السنوية من قبل محافظ الحسابات ومرفقة إلى التقرير .

المصدر : مقرر 103/94 المؤرخ في 02فبراير 1994 المتعلق بالاجتهادات المهنية لمحافظ الحسابات.

الملحق رقم (04): نموذج التقرير العام لمحافظ الحسابات

- شهادة تحفظ–

تطبيقا للمهمة التي كلفت بها من طرف جمعيتكم المنعقدة بـ.....، يشرفني أن أقدم لكم تقريري حول الحسابات السنوية للنشاط الذي يغطي الفترة من .....إلى .....

1- تقرير حول المراقبة والشهادة:

أ. قمت بمراقبة الحسابات السنوية لشركتكم لهذا النشاط.

" ملاحظات وتصريحات حول احتمال عدم الدقة وعدم الشرعية المحتملتين اللتين لا تعارضا الشهادة "

ب. قمت بالتحقيق حول مصداقية المعلومات المتعلقة بالحالة المالية وبالحسابات المعطاة في المستندات الموجهة إلى ذوي الأسهم أو التي وضعت تحت تصرفهم بمناسبة الجمعية العامة.

"ملاحظات ومعلومات إضافية محتملة"

يجب أن أبدي تحفظات حول النقاط الآتية: "وصف مبرر ومرقم للتحفظات".

تحت التحفظات المشار إليها أعلاه ونظرا للاجتهادات التي أديتها طبقا لتوصيات المهنة، أقدر أنه بإمكاني الشهادة أن الحسابات السنوية كما هي مقدمة في الصفحات .....لهذا التقرير، منتظمة وصادقة، وتعطي صورة مبررة وفية لنتيجة عمليات النشاط الماضي، إلى الحالة المالية وممتلكات شركتكم في نهاية النشاط.

2-معلومات :

تم في .....

يوم.....

الإمضاء .....

ملاحظة: يجب تأشير الحسابات السنوية من قبل محافظ الحسابات ومرفقة إلى التقرير

المصدر : مقرر 103/94 المؤرخ في 02فبراير 1994 المتعلق بالاجتهادات المهنية لمحافظ الحسابات.

الملحق رقم (05): نموذج التقرير العام لمحافظ الحسابات.

– رفض الشهادة لعدم الدقة والشرعية–

تطبيقا للمهمة التي كلفت بها من طرف جمعيتكم المنعقدة بـ.....، يشرفني أن أقدم لكم تقريري حول الحسابات السنوية للنشاط الذي يغطي الفترة من .....إلى .....

تقرير حول المراقبة والشهادة:

أ. قمت بمراقبة الحسابات السنوية لشركتكم لهذا النشاط

" ملاحظات وتصريحات حول احتمال عدم الدقة وعدم الشرعية المحتملتين اللتين لا تعارضا الشهادة "

تضمن فحصي المراقبات التي اعتبرتها لازمة نظرا لتوصيات المهنة.

أثناء قيامي بعمليات المراقبة قمت بانتقاء الملاحظات التالية:

الإشارة ووصف عدم الدقة والشرعية ومصداقية الحسابات السنوية، كما هي في الصفحات .....لهذا التقرير، والتي لا تعطي صورة مبررة و وفية لنتيجة عمليات النشاط السابق أيضا الحالة المالية وممتلكات شركتكم في نهاية النشاط.

قمت بالتحقيق حول مصداقية المعلومات المتعلقة بالحالة المالية وبالحسابات المعطاة في المستندات الموجهة إلى ذوي الأسهم أو الموضوعة تحت تصرفهم بمناسبة الجمعية العلمة .

لا أستطيع تأكيد مصداقية هذه المعلومات.

2. معلومات :

تم في .....

يوم.....

الإمضاء .....

ملاحظة: يجب تأشير الحسابات السنوية من قبل محافظ الحسابات ومرفقة إلى التقرير .

المصدر: حسب التوصية رقم 3 من بالإجراءات المتعلقة بالتقرير حول الحسابات الاجتماعية المأخوذة من المقرر 103/94 المؤرخ في 02فبراير 1994 المتعلق بالاجتهادات المهنية لمحافظ الحسابات.

الملحق رقم (06): نموذج التقرير العام لمحافظ الحسابات.

– رفض الإدلاء بالشهادة بسبب عائق في المهمة–

تطبيقا للمهمة التي كلفت بها من طرف جمعيتكم المنعقدة بـ.....، يشرفني أن أقدم لكم تقريري حول الحسابات السنوية للنشاط الذي يغطي الفترة من .....إلى .....

تقرير حول المراقبة والشهادة:

أ. قمت بمراقبة الحسابات السنوية لشركتكم لهذا النشاط

" ملاحظات وتصريحات حول احتمال عدم الدقة وعدم الشرعية المحتملتين اللتين لا تعارضا الشهادة "

تضمن فحصي المراقبات التي اعتبرتها لازمة نظرا لتوصيات المهنة ما عدا النقاط الآتية:

"وصف حدود لنشاط المهمة التي لا تعارض الشهادة".

إن الأسباب المعروضة أعلاه، تؤدي بي إلى رفض الشهادة على شرعية ومصداقية الصورة الوفية للحسابات السنوية، كما هي مقدمة في الصفحات .....لهذا التقرير.

قمت بالتحقيق حول مصداقية المعلومات المتعلقة بالحالة المالية وبالحسابات المعطاة في المستندات الموجهة إلى ذوي الأسهم أو الموضوعة تحت تصرفهم بمناسبة الجمعية العلمة .

لا أستطيع تأكيد مصداقية هذه المعلومات.

2. معلومات :

تم في .....

يوم.....

الإمضاء .....

ملاحظة: يجب تأشير الحسابات السنوية من قبل محافظ الحسابات ومرفقة إلى التقرير .

المصدر: حسب التوصية رقم 3 من بالإجراءات المتعلقة بالتقرير حول الحسابات الاجتماعية المأخوذة من المقرر 103/94 المؤرخ في 02فبراير 1994 المتعلق بالاجتهادات المهنية لمحافظ الحسابات.